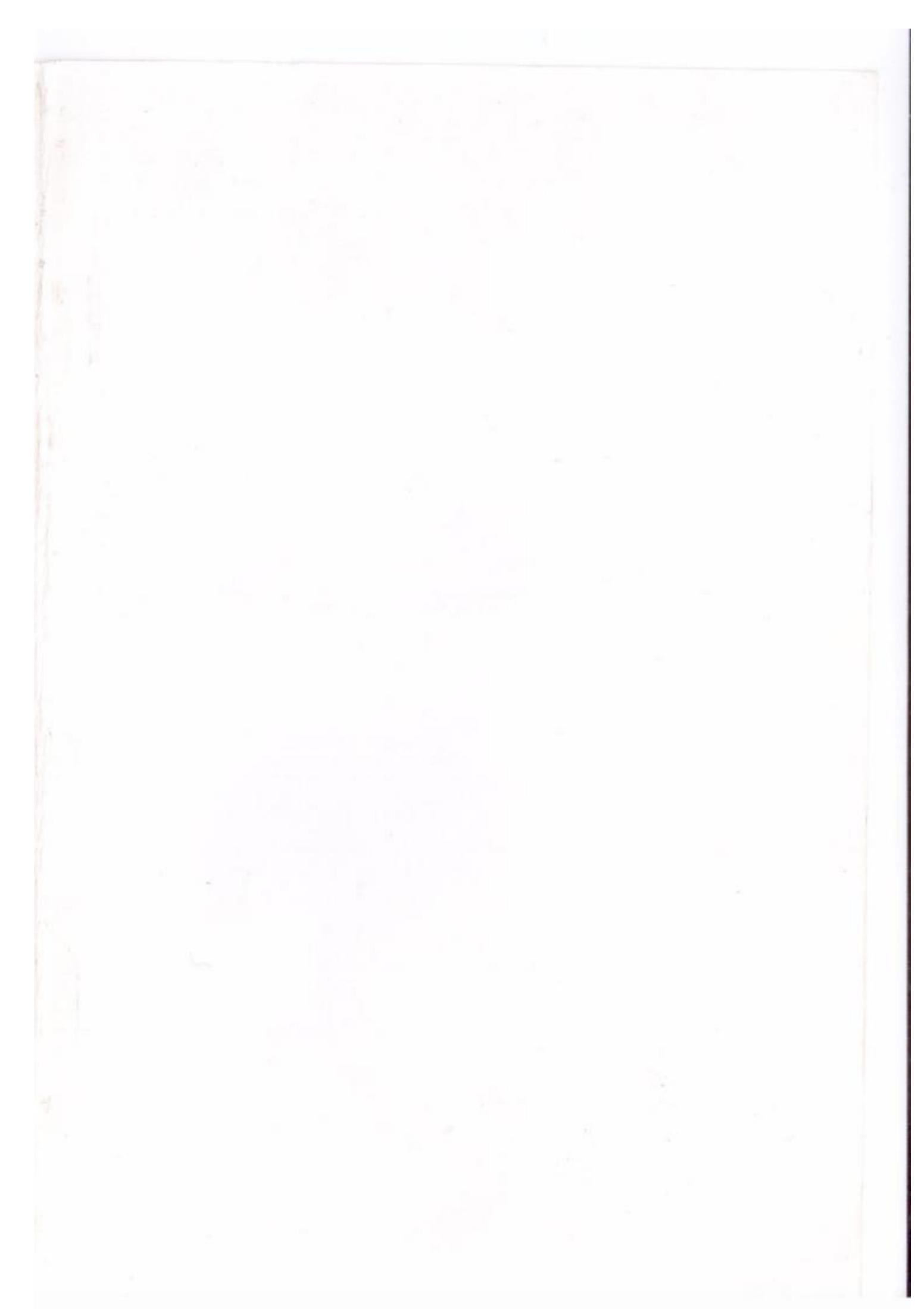


موقف الفقهاء من القات



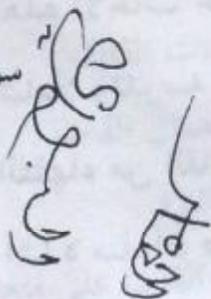
تأليف
الدكتور عبد المؤمن شجاع الدين
الأستاذ المساعد بكلية الشريعة والقانون
جامعة صنعاء



(وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصْفُ أَسْنَتْكُمُ الْكَذِبُ هَذَا حِلٌّ وَهَذَا حِرَامٌ لِتَفْتَرُوا
عَلَيْهِ اللَّهُ الْكَذِبُ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَيْهِ اللَّهُ الْكَذِبُ لَا يَفْلُحُونَ)

صدق الله العظيم

سورة النحل (الآية ١١٦)



مع تحيات
كتابة خالد بن الوليد
كتاب - دار إحياء التراث العربي
جعفر بن معاذ - شارع محمد بن عبد الرحمن
بورصة العمل - ت ١٩٢٧ م - س ١٤٠٣

مقدمة:-

لا شك أن ظاهرة القات في المجتمع اليمني من أهم شواغل هذا المجتمع، ولذلك اهتم بهذه الظاهرة عدد من الباحثين يمنيين وعرب وأجانب وتناولوها بالبحث والدراسة ، ولما كانت ظاهرة القات ظاهرة اجتماعية يعني منها المجتمع اليمني كله، وتؤثر في المجتمع أثاراً عديدة اقتصادية واجتماعية وصحية وثقافية وسياسية فقد توالت الأبحاث، وبحسب علمي أن هذه الأبحاث على كثراها لم تبين موقف الفقهاء من هذه الظاهرة بياناً شاملأً وتدرسه دراسة عميقه، ولذلك اخترت البحث في موقف الفقهاء من القات لاسيما أن الخلاف بين الفقهاء بشأن القات على أشدّه منذ أن صار القات ظاهرة عامة في المجتمع اليمني وحتى اليوم، وبيان موقف الفقهاء من القات له تأثير بالغ في الوعي الاجتماعي لا سيما في المجتمع اليمني الذي كان للفقه والفقهاء فيه تأثير عميق ، وما زال هذا التأثير طاغياً إلى يومنا هذا.

وسنكون تناولنا لموضوع هذا البحث في مباحثين:-
المبحث الأول:- نظرة عامة في القات ، نبين فيه أسماء القات وتركيبه وتأثيره وتاريخ ظهوره باليمن، وموقف الحكومة اليمنية منه في مراحل التاريخ المختلفة وكذا موقف المنظمات والدول منه، وينقسم هذا المبحث إلى أربعة مطالب:-

المطلب الأول- وصف القات وتركيبه.

المطلب الثاني:- تأثير القات وأثاره.

قائمة المحتويات

مقدمة

المبحث الأول : نظرة عامة في القات

المطلب الأول : وصف القات ومركباته واستعمالاته

الفرع الأول : وصف شجرة القات .

أولاً : وصف شجرة القات .

ثانياً : الدول التي يزرع القات فيها .

ثالثاً : أسماء القات .

الفرع الثاني : مركبات القات .

الفرع الثالث : استعمال القات .

المطلب الثاني : تأثير القات وأثاره .

الفرع الأول : تأثير القات على متعاطيه .

الفرع الثاني : أثار القات على المجتمع اليماني .

المطلب الثالث : ظهور القات في اليمن وموقف الدول والمنظمات

منه .

الفرع الأول : تاريخ ظهور القات في اليمن .

الفرع الثاني : موقف الحكومات اليمنية من القات من

يوم ظهوره حتى اليوم ومحاولات منعه .

الفرع الثالث : موقف الدول والمنظمات الدولية من

القات .

البحث الثاني : موقف الفقهاء من القات

المطلب الأول : الفقهاء الذين ذهبوا إلى إباحة القات.

- ١ - الشیخ علی بن عمر الشاذلی المتوفی سنة ٨٢١ھـ .
- ٢ - العلامة محمد بن سعید بن کبن الطبری المتوفی سنة ٨٤٢ھـ .
- ٣ - العلامة أحمد بن عمر المزجد المرادی السیفی المتوفی سنة ٩٣١ھـ .
- ٤ - العلامة أحمد بن الطیب الطبنداوی المتوفی سنة ٩٤٨ھـ .
- ٥ - العلامة عبد الرحمن بن زیاد المقصری المتوفی سنة ٩٧٠ھـ .
- ٦ - العلامة يحیی بن الحسین بن القاسم بن محمد المتوفی سنة ١٠٩٩ھـ .
- ٧ - العلامة إبراهیم بن جمعان .
- ٨ - الإمام المهدی عبد الله .
- ٩ - الإمام محمد بن إسماعیل الأمیر المتوفی سنة ١١٨٢ھـ .
- ١٠ - شیخ الإسلام محمد بن علی الشوکانی المتوفی سنة ١٢٥٠ھـ .
- ١١ - العلامة عبد الله بن علی العمودی الصدیقی .
- ١٢ - القاضی العلامة يحیی لطف الفسیل .
- ١٣ - القاضی العلامة عبدالرحمن بن يحیی الإریانی المتوفی سنة ١٤١٩ھـ .
- ١٤ - القاضی العلامة محمد يحیی مطهر .
- ١٥ - فتوی علماء الیمن بشأن القات في عام ١٩٨٢م .

المطلب الثاني : الفقهاء الذين ذهبوا إلى تحريم القات :

- ١ - العلامة حزرة بن عبد الله الناشری المتوفی سنة ٩٢٦ھـ .
- ٢ - العلامة أبو بکر بن إبراهیم المقری .
- ٣ - الإمام يحیی شرف الدین المتوفی سنة ٩٦٥ھـ .

- ٤- العلامة شهاب الدين أحمد بن حجر الهيثمي المتوفى سنة ٩٧٤ هـ .
- ٥- الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ مفتى السعودية الأسبق .
- المطلب الثالث: المناقشة والترجمي لأدلة المبيحين والمحرمين للقات.
- الفرع الأول: خلاصة أدلة المبيحين للقات ومناقشتها .
- الفرع الثاني: خلاصة أدلة المحرمين للقات ومناقشتها .
- الفرع الثالث : الترجيح .
- المطلب الرابع: حكم صلاة من يختزن القات بفمه أثناء الصلاة .
- الفرع الأول : الذاهبون إلى جواز صلاة من يختزن
القات بفمه .
- الفرع الثاني : الذاهبون إلى عدم جواز صلاة من يختزن
القات بفمه .
- الفرع الثالث : الواقفون في حكم صلاة من يختزن
القات بفمه .
- الفرع الرابع : مناقشة أدلة العلماء في حكم صلاة من
يختزن القات بفمه .

نتائج البحث

توصيات البحث

قائمة بأهم مصادر البحث

المطلب الثالث:- تاريخ ظهور القات باليمن، وموقف الدول والمنظمات منه.

المبحث الثاني:- موقف الفقهاء من القات:- ونستعرض فيه آراء الفقهاء في القات وأدلةهم، وينقسم هذا المبحث إلى أربعة مطالب:

المطلب الأول:- الفقهاء الذين ذهبوا إلى تحريم القات.

المطلب الثاني:- الفقهاء الذين ذهبوا إلى إباحة القات.

المطلب الثالث:- مناقشة لأدلة المبيحين والمحرمين للقات.

المطلب الرابع:- حكم صلاة من يختزن القات بفمه.

خاتمة:- ونعرض فيها أهم نتائج البحث وتوصياته.

المبحث الأول نظرة عامة في القات

ونبين في هذا المبحث وصف شجرة القات والدول التي يزرع فيها والأسماء الأخرى التي تطلق على القات والعناصر التي يسترکب منها، وكيفية استعماله في اليمن وتأثير القات على المتعاطي له وآثار القات على المجتمع بصفة عامة وكذلك تاريخ ظهور القات باليمن وموقف الدول والمنظمات الدولية من القات، فبيان هذه المسائل مهم للغاية في بيان موقف الفقهاء من القات ومناقشة آرائهم في ضوء هذه المسائل، وسيكون عرضنا لذلك في ثلاثة مطالب:-

المطلب الأول:- نبين فيه وصف القات والدول التي يزرع فيها والأسماء الأخرى التي تطلق على القات والعناصر التي يسترکب منها وكيفية استعمال القات في اليمن.

المطلب الثاني:- نبين فيه تأثير القات على المتعاطي له وآثاره
القات على المجتمع اليمني بصفة عامة.

المطلب الثالث:- نشرح فيه تاريخ ظهور القات في اليمن
وانتشاره، وموقف الدول والمنظمات الدولية والإقليمية من
القات ومحاولات اليمن المختلفة لمنع القات في مراحل التلویخ
المختلفة.

المطلب الأول

وصف القات ومركباته واستعمالاته

وينقسم هذا المطلب إلى ثلاثة أفرع، نبين في الفرع الأول
وصف شجرة القات والدول التي يزرع فيها والأسماء التي تطلق على
شجرة القات، أما الفرع الثاني فنبين فيه مركبات القات، في حين
نخصص الفرع الثالث لبيان كيفية استعمال القات في اليمن.
الفرع الأول: وصف شجرة القات:

في هذا الفرع نبين (أولاً) وصف شجرة القات (وثانياً) نبين
الدول التي يزرع بها القات (وثالثاً) الأسماء التي تطلق على القات.
أولاً- وصف شجرة القات:

هي شجرة معمرة دائمة الخضرة يصل ارتفاعها في بعض
الأحيان إلى عشرة أمتار ذات أفرع عديدة، وأوراقها معنقة متقابلة أو
متبادلة لها أذينات عند العقد بيضاوية الشكل رمحية، طرفها مدبب
حوافها منشارية، وسطح هذه الأوراق أملس ناعم يبرز منها عرق
واسطي واضح، ويزرع القات على نطاق واسع في الوديان والمدرجات

الجبلية وعلى ارتفاع يتراوح ما بين ١٠٠٠ و ٣٠٠٠ م فوق مستوى سطح البحر وتناسبه درجات الحرارة المختلفة إلا أنه لا يتحمل الصقيع أو درجات الحرارة العالية وتناسبه كذلك مختلف

الترابات عدا التربة الملحية (١) .

ثانياً: الدول التي يزرع القات فيها:-

يزرع القات في اليمن وأثيوبيا وجنوب أفريقيا وأوغندا وكينيا وفلسطين وتزانيا وملاوي وزائير، وتشير بعض المصادر الطبية القديمة إلى أن القات كان يزرع في أفغانستان وتركستان حيث كان يستخدم للعلاج ضمن الأعشاب الطبية (٢)، وتأتي اليمن في صدارة الدول التي تزرع القات ولا يعد مشكلة أو ظاهرة إلا فيها.

ثالثاً: أسماء القات:

ينتمي القات إلى العائلة النباتية السلاستريسيّة ، واسمها العلمي كاثا ايديولس فورسك، نسبة إلى العالم السويدي بيتر فورسكال الذي كان عضواً فيبعثة نببور التي زارت اليمن في القرن الثامن عشر الميلادي، وقد قام هذا العالم بإعداد أول دراسة علمية عن القات إلا أنه مات في مدينة (يريم) باليمن عام ١٧٦٣م قبل أن ينشر هذه

(١) النباتات الطبية والعلطية في اليمن عبد الرحمن الدبعي وعبد الولي الخليدي - مركز عبادي للنشر طبعة ١٩٩٦م ص ١٦٣ القات وتركيبه الطبيعي آثاره الصحية والعصبية د. عمر حسن العطاس ص ١٢٩ مركز البحوث اليمني.

(٢) تاريخ استعمال القات في اليمن د. ارمبن شوبن ترجمة فريتس بدرج ص ٢٠٨.

الدراسة، ولكن صديقه الوفي نيبور قام عام ١٧٧٥ م بنشر هذه الدراسة، وتخليداً لرفيقه فورسكال أطلق نيبور على القات اسم كاثا آيديولس فورسكال^(١).

وهناك أسماء أخرى للقات مثل سيلاستروس إيدويس لدى المؤلف فال ترينتون تيكاسراي، كما يسمى القات الموجود في جنوب أفريقيا باسم ميتيسكو فيلوم قلاوكم لدى المؤلف إكلون زيهير^(٢) وقد ذكر الأمام يحيى بن الحسين بن القاسم بن محمد المتوفى سنة ١٠٩٩ هـ أن القات يسمى بلغة الحبشة (طبع)^(٣).

كما أن الصوفية يطلقون على القات اسم (قوت الصالحين) لأنه يعينهم على قيام الليل و يجعلهم يعزفون عن الطعام والجنس، ويسمى القات في بعض المصادر التاريخية اليمنية القديمة بالورق الحبشي.

الفرع الثاني : مركبات القات
اكتشف فلوكنجرو غيروك في عام ١٨٨٧ م أن في القات مادة شبه قلوية تسمى كاتين، وفي عام ١٩٠٠ م اكتشف بيتر في القات أيضاً مادة شبه قلوية في شكل بلوري مركبة مع بعض الأملاح، كما

(١) المرجع السابق ص ٢٠٧.

(٢) تاريخ استعمال القات في ج. ع. ي. ص ٢٠٨.

(٣) المستخرجات البينات على تحليل الأشياء المستعملات من القهوة والطباق والقات. مطبوعة بكتاب ثلاث رسائل في القات - تحقيق عبد الله الحبشي ص ٤٥.

اكتشف ستكومان مادتين شبه قلويتين وهم كاتين وكاثينين وكلتا هما تذوب وتتبلاور، ولكنه يقول: - أن مادة أخرى هي الكاثيدين لا تذوب ، وفي عام ١٩٦٨م أكتشف كرويا في مصر مادتين شبه قلويتين الأولى تسمى إدولين والثانية تسمى إفدرين، كما أثبت لفنس عام ١٩٣٠م ولأول مرة أن مادة الكاتين تشبه مادة د- نورسيودافدرين، ويذكر ريستك توماس أن الكاثينين والكاثيدين متساويان مع مادة - أفدرين.

كما أكتشف بريلا عام ١٩٦٢م وجود مادة في أوراق شجرة القات الطازجة تتغير إلى مادة د- بسيودافدرين إذا تعرضت للهواء، ثم أكتشف بيتر زيتا أثيريا وحمض تين ومادة تشبه المطاط، وأكتشف بلوفير السكر دولستول، كما أكتشف موسترد حمض الأسكوربك أي فيتامين سي، أما السيسي وعبد الله فقد أكتشفا الكامبغرول والقوارستين والمورستين، كما أكتشف ونترفلدوبرنزمان سبعة عشر حامضاً أمينياً منها حامض الأسبرين والثريونين والفالين والإنسين والسيرين وببرولين والإغروسين والألينين والفلوتين.

وقد ذكر شيجاير: أن الكاثين ينشط ويخدر الجهاز العصبي وهو يشبه الكوكايين، أيضاً ذكر ستوكمان: أن الكاثين والكاثيدين والكائين مواد تخدّر وتنشط الجسم وتشبه الكوكايين والكافيين، إذ إن الكاثين يخدر المخ والكائين يخدر العمود الفقري والكاثيدين يخدر عضلات الجسم.

اما بروكى فقد اكتشف أن الكاثين ليس أكثر تأثيراً من الأفدرين، ومن هنا فقد توصل إلى أنه حين يتعرض القات للهباء ويجف فإنه يفقد خاصيته الشبه قلوية.

ويقول هوفمان: إن المادة المنشطة توجد في الكاثين فقط، ومن حيث التأثير فإن قوته أكبر من الكافيين، ولكنه بالمقابل أضعف من البرفيدين بحوالي ست مرات^(١) وقد ذكر الأستاذ/ عبد الرحمن الدباعي والأستاذ/ عبد الولى الخليدي أن في القات المواد السابق ذكرها كما إن فيه أربعين مادة من أشباه القلوبيات تدرج جميعها تحت اسم الكاثيديلين وأن في القات مادة تانينات وبعض الأملاح المعدنية^(٢) وقد أثبتت تحليلات منظمة الصحة العالمية بالإضافة إلى تحليلات أجرها ثلاثة مختبرات أخرى أن القات له بنية كيمانية أكثر تعقيداً مما كان يعتقد من قبل^(٣) ، والخلاصة أن المواد التي يتركب منها القات تشبه متعاطي القات ولا تخدره.

الفرع الثالث:- استعمال القات في اليمن:

ذكر عبد الرحمن بن محمد البيروي المتوفى ٩٧٣ م في كتابه (الطب) أن القات من الأعشاب الطبية وأنه يستعمل لتسريح الحمى

(١) تاريخ استعمال القات ص ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣.

(٢) النباتات العطرية، والطبية في اليمن ص ١٦٢.

(٣) استخدام القات ومشكلة الإدمان جون كيندى وجيمس تيجيه ولين فير بالكس ص ٢٥٧.

ويذهب الصفراء ويرد المعدة والمصران فقد كان القات يطعن ويقدم للمريض على هيئة قهوة ، وذكر القاضي بن كثير الأشعري في التذكرة) أن عصارة القات إذا جُفت تنفع من الأمراض الحارة الرطبة وأن في القات منافع ومضار ومنافع أنه يطفئ حدة الدم ويلائم المحموم ويحفف الرطوبات ويشد الأعضاء واللحم ويشفى الجراح ذروراً بعد سحقه ويزيل الصداع وذلك بالطلاء بعصيره وضماماً بهشمه ويقطع البخار الذي يكون بعد الطعام ويفرح فرحاً تخديرياً وليس فرح إسكار كفرح الأفيون) . أما في اليمن في الوقت الحالي فإن الناس يستعملون القات كمنبه، حيث تقطف عيدان القات وتجمع في ربط وتغلف بإاعشاب أخرى أو أكياس بلاستيكية للحفظ على طراوة القات ثم تنقل إلى المستهلكين، والقات وسيلة فعالة لجمع الناس في جلسات لقضاء فترة بعد الظهر ابتداء من الساعة الثالثة تقربياً إلى غروب الشمس، حيث يجتمع عدد من الأصدقاء أو الجيران في مضيف يسمى في اليمن ديوان، مفروش بالسجاد وتحيط بجميع جدرانه وساند من القطن أو من غيره، ويترك وسط الغرفة حالياً وتخلل ما ضغى القات وساند صغيرة يتكون عليها ، وتبدأ جلسة القات بقيام كل واحد من هذه المجموعة بنشر ربطه القات بعد أن يضعها بين أعشاب أو في منشفة لتبقى طراوة القات أثناء فترة مضغه ، وفي الوقت الحاضر توضع ربط القات داخل أكياس البلاستيك ، وتتضمغ أوراق القات الرطبة فقط وتترك الأوراق الخشنة، وبين الفترة والأخرى يضيف ماضغ القات أوراقاً أخرى إلى

فمه حيث يمضغها ويحتفظ بها في الجانب الأيسر من فمه ولا يبلعها وإنما يكتفي ببلع مانحها فقط، ولأن ماضغ القات لا يبلغ القات إلى جوفه ولكنه يخزنه بفمه فيسمى في اليمن (مخزن) ويشرب ماضغ القات أو المخزن جرعات من الماء البارد بين الفترة والأخرى عند مضغ القات، حيث أن من خواص القات أن ماضغه يميل لشرب الماء وتخلل هذه المجالس النكبات اللطيفة والمناقشات الأدبية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ومناقشة الأحداث الأخلاقية والعالمية^(١).

المطلب الثاني تأثير القات وأثاره

يتكون هذا المطلب من فرعين الأول نبين فيه تأثير القات على المتعاطي ، في حين نبين في الفرع الثاني آثار القات على المجتمع اليمني .
الفرع الأول: تأثير القات على متعاطيه:-

أثبتت تحليلات منظمة الصحة العالمية بالإضافة إلى تحليلات أجرتها ثلاثة مختبرات أخرى أن القات له بنية كيمائية أكثر تعقيداً مما كان يعتقد من قبل، وخلاصة هذه الدراسات أن مركب الكاثينون له تأثير منبه، ويختفي هذا التأثير عندما يجفف القات، ولكن - هذا التأثير لا يتم عبر ميكازن المخ، ولذلك فهو أقل قدرة على إحداث اضطراب في السلوك، كما أن تعاطي القات لا يؤدي إلى الإدمان المعروف في المخدرات، إلا أن الأهماض الكثيرة التي يحتويها القات تحدث مشاكل

(١) القات وأثره على المجتمع اليمني - زيد محمد حجر - بحث نشره مركز البحث اليمني ص ٥٢.

في الجهاز الهضمي لتعاطي القات^(١) ، وقد قام بعض الباحثين العرب باختبار عينة من القات معملياً، ومن خلال ذلك تأكّد لهم أن تعاطي القات لمدة طويلة قد يوقف تجدد الخلايا في الأنسجة التي يفترض أن تتجدد خلاياها بالانقسام مثل خلايا الكبد والنخاع العظمي، كما أن الرجل الذي يتعاطى القات قد يصاب بالعقم، كما أن تعاطي الأطفال للقات قد يوقف نمو أجسامهم ويصيبها بالهزال^(٢).

وقد ذهب بعض الباحثين إلى أن في القات مادة اسمها الكاتين وهو اسم اشتقوه من اسم القات، وأنهم قد اختبروها معملياً وجربوها على القرود، ومن خلال ذلك ظهر أن هذه المادة تأثير يماثل مادة أفيدين، ويتمثل هذا التأثير في ازدياد خفقان القلب وازدياد ضغط الدم وارتفاع درجة حرارة الجسم^(٣) .

وفي عام ١٩٧٤م قام فريق من قسم معامل المخدرات في الأمم المتحدة بزيارة اليمن، حيث تمكّن من الحصول على أوراق القات الطازجة وقام الفريق باختبارها وتحليلها، وتأكد له وجود مادة الكلثين

(١) استخدام القات ومشكلة الإدمان- جون كيندي، وجيمس تيجيه ترجمة أحمد الخصیر بحث نشره مركز البحوث اليمني ص ٢٥٧.

(٢) تأثير القلوانيات المستخرجة من نبات القات الغض على الخلايا الحية د. احمد محمد الكباريتي وغنية مال الله ص ١٤٧ بحث نشره مركز البحوث اليمني

(٣) القات وآثاره الصحية والسياسية وكيف يتم العلاج في ثلاثة مراحل يوسف محمد المدفعي ص ١٦٣ بحث نشره مركز البحوث اليمني .

في القات، وأن وجود هذه المادة كاف في تفسير مفعول القات المنبه^(١).

ويذكر بعض الباحثين أن القات في اليمن يعامل بالعديد من المبيدات المحرمة دولياً حسب توصيات منظمة الصحة العالمية، حيث وجد من خلال الأبحاث إن ٩٠% من المبيدات الفطرية و ٥٠% من مبيدات الحشائش و ٣٥% من مبيدات الحشرات تسبب السرطان، وهذه المبيدات تستعمل في زراعة القات. (٢)

أما ابن كثير الأشعري فقد ذكر في (الذكرة) أن في القات منافع ومضار وقد أشرنا فيما سبق إلى المنافع أما مضار القات فقد ذكرها الأشعري قائلاً (أن القات يبطل الباءة ويهيج البلغم ويؤثر السهر ويبلد الحواس ويؤثر الحدر والكراز لا سيما القات الينواعي). الفرع الثاني:- آثار القات على المجتمع اليمني:

ذكرنا فيما سبق تأثير القات على المتعاطين له، ومن ذلك أن للقات آثاراً مرضية على المتعاطي للقات لا سيما بعد أن أسف زراع القات في اليمن في استعمال الأسمدة والمبيدات في زراعة القات، وفضلاً عن أضرار القات الصحية فإن له آثاراً أخرى أهمها انصراف

(١) القات المادة المنبه - منشورات منظمة الصحة العالمية ترجمة بلقيس الحضراني ص ٤٤.

(٢) الإستراتيجية الوطنية لمواجهة اضرار القات - د عبد الله الزلب ص ٢٩ مجلة الثواب نقلًا عن د عبد الرحمن ثابت.

الفلاحين عن زراعة المحاصيل الأخرى إلى زراعة القات باعتباره مخصوصاً نقدياً له مردود مالي وافر، وتبلغ المساحة المزروعة بالقات نحو ٨٢٤٥٩ هكتاراً وما زالت هذه المساحة في ازدياد، كما أن القات يسهم في استنزاف المياه الجوفية حيث تبلغ نسبة المياه التي تستهلكها مزارع القات ٥٥٪ من إجمالي الاستهلاك، وهي نسبة كبيرة تحدد مستقبل احتياطي المياه الجوفية في مناطق المرتفعات الوسطى والشمالية، كما أن الأوقات التي يمضيها المستهلكون في مجالس القات تعدد ساعات ضائعة تقدر بحوالي ١٤٦٢٢ ألف ساعة عمل يومياً. (١)

ويستهلك القات في اليمن نسبة ٧٠-٨٠٪ من السكان، وبمعدل مرة واحدة إلى ثلاثة مرات أسبوعياً، كما أن الإنفاق على استهلاك القات شهد تطويراً كبيراً خلال خمس سنوات حيث بلغ عام ١٩٩١م ١٤٥٨١ مليون ريال وارتفع إلى ١٢٠٢ مليون ريال عام ١٩٩٥م، ويقدر متوسط إنفاق الأسرة في استهلاك القات ١٧٪ من إجمالي إنفاقها الشهري. (٢)

المطلب الثالث

ظهور القات في اليمن وموقف الدول والمنظمات منه ويكون هذا المطلب من ثلاثة أفرع: في الفرع الأول نبين تاريخ ظهور القات في اليمن، ثم نبين موقف الحكومة اليمنية من القات

(١) الإستراتيجية الوطنية لمواجهة آثار القات - د. عبدالله الزلب ص ٢٩ نفلا

عن د. على الزبيدي - أ. د. عبد الله الزلباني

(٢) المرجع السابق.

في الفرع الثاني، أما الفرع الثالث فنبين فيه موقف المنظمات والدول الأخرى من القات.

الفرع الأول: تاريخ ظهور القات في اليمن:
من المحتمل أن تكون أول المناطق التي وجد فيها القات هي تركستان وأفغانستان فقد ذكر عبد الرحمن بن محمد أحمد البيروني الذي عاش خلال الفترة ((٣٦٢ هـ - ٤٤٣ هـ = ٩٧٣ م - ١٠٥١ م)) في كتاب (الطب): أن القات شيء مستورد من تركستان طعمه حامض، وقد ذكر القات كنبات طبي نجيب الدين السمر قندي المتوفى ((٦١٩ هـ = ١٢٢٢ م)) وذلك في كتابه (القراباضين)، وقد ذكر المؤرخ المقريزي الذي عاش خلال ((٧٦٦ هـ - ٨٤٥ هـ = ١٣٦٤ م - ١٤٤٢ م)) في كتابه ((الإلام بأخبار من في أرض الحبشة من ملوك الإسلام)) أن في الحبشة شجرة تسمى (القات) وهي شجرة لا تعطى ثمارا ولكن السكان يأكلون أوراقها الصغيرة التي تشبه أوراق شجرة التارنج (البرتقال) وهذه الشجرة تنشط الذاكرة وتذكر الإنسان بما نسي وتضعف الشهية والشهوة والنوم، ويحب سكان هذه المنطقة شجرة القات لا سيما العلماء منهم.

وتذهب معظم المصادر التاريخية إلى القول: بأن القات قد وصل إلى اليمن من الحبشة، ولكن هذه المصادر تختلف في تاريخ انتقال القات من الحبشة إلى اليمن، فبعض المصادر تذهب إلى أن القات دخل

اليمن مع الاحتلال الحشبي لليمن عام ٥٢٥ م (١) . وهذا القول بعيد عن الصحة لأن كتب المزركين والجغرافيين في تلك الفترة لم تذكر القات، ككتاب المسالك والمسالك للأصطخرى ص (٣٦٧ هـ - ٩٨٨ م) وكتاب صورة الأرض لابن حوقل (٣٦٧ هـ = ٩٧٧ م) وكتاب أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم للسقدي (٣٧٨ هـ = ٩٨٨ م)، إلا أن أهم الأدلة على عدم وجود القات في اليمن خلال تلك الفترة هو عدم ذكره في مؤلفات أبي الحسن الهمداني المتوفى (٣٣٤ هـ = ٩٤٥ م)، فالمهداني من أهل اليمن ومن سكانه وقد وصف اليمن وصفاً كاملاً، وذكر النباتات الموجودة في اليمن في عصره لا سيما في كتاب ((صفة الجزيرة)) فلو كان القات موجوداً في ذلك العصر لذكره الهمداني. (٢)

كذلك تذهب بعض المصادر إلى أن إبراهيم أو زربيتا خرج من حضرموت إلى الحبشة لنشر الإسلام هناك، فاكتشف القات في محافظة هرر، ومن هناك تم تصديره إلى اليمن في سنة (٨٣٣ هـ = ١٤٢٩ م) إلا أن هذا التاريخ متأخر، فقد ذكر الجزييري في كتابه (عمدة الصفو) أن القات قد انتشر في جميع أرجاء اليمن قبل هذا التاريخ، وقد ذهب الإمام شرف الدين المتوفى سنة ٩٦٥ هـ في

(١) القات وأثره على المجتمع اليمني - زيد محمد حجر ص ٥٤.

(٢) تاريخ استعمال القات في اليمن د. أرمين شوين ترجمة فريتس بدرج

رسالته المسماة ((الرسالة المانعة من استعمال الخمرات الجامعية في علة التحرير بين الحشيشة والقات وغيرها من سائر المسكرات)) ص ١١ إلى أن القات قد وجد في اليمن في أواخر المائة الثامنة للهجرة، وقال الحبشي عن هذا الرأي أنه الذي يجب اعتماده لورود قرينة تؤيد ذلك، حيث ذكر القات العلامة أبو بكر بن علي الحداد المتوفى سنة ٨٠٠ هـ في كتابه السراج الوهاج في الفقه وسماه الورق الحبشي لأنه جاء عن طريق الحبشة، وذهب الإمام يحيى بن الحسين بن القاسم بن محمد المتوفى ١٠٩٩ هـ في رسالته المسماة ((المستخرجات البينات على تحليل الأشياء المستعملات من القهوة والطباقي والقات)) ص ٥١ إلى أن القات قد ظهر باليمن في المائة التاسعة للهجرة.

وتذهب بعض المصادر إلى أن القات دخل اليمن خلال القرن السابع الهجري - القرن الثالث عشر الميلادي -، وهناك دلائل كثيرة تؤيد استعمال القات في ذلك العصر، فالعلامة ابن كعب الذي عاش في ذلك العصر (٧٧٦ هـ - ٨٤٢ هـ = ١٣٧٤ م - ١٤٣٨ م) كتب عن القات، كما أن الكثير من الكتاب المعاصرين قد ذهبوا إلى أن القات قد وجد في اليمن في القرن السابع الهجري، حيث قال الأستاذ الدكتور عبد العزيز المقالح: إنه غير صحيح القول بأن القات قد استعمل في اليمن مع ظهور التبغ في القرن التاسع الهجري (القرن الخامس عشر الميلادي) فقد تم العثور على وثيقة ذات أهمية قصوى في الموضوع، وهي رسالة من العالم الصوفي أحمد بن علوان إلى أحد ملوك

بني رسول في أوائل القرن السابع الهجري يطالب فيها بان تقوم الدولة باستخدام القوة لمنع القات واقتلاع أشجاره، لأنه أفسد إيمان المسلمين، وشغلهم تعاطيه عن أداء الفرائض الدينية خاصة صلاة المغرب، حيث يأتي وقت هذه الصلاة والناس يمضغون القات دون أن يقوموا لأداء الصلاة. (١)

كما قال الأستاذ/ قاسم غالب أحمد في كتابه (القات) توجد دلائل على انتشار القات في اليمن في كتاب العلامة الشيخ المسوري (لعله السودي) الذي عاش في القرن السابع والذى دفن في تعز، وقد ذكر الشيخ المسوري (لعله السودي) في أشعاره التي لازال الناس يرددوها حتى اليوم بأن القات يساعد الباحث في البحث والطالب في الدرس والتقي في التقوى، وأشعار السودي معروفة ومحبوبة منذ ما يقارب من سبعمائة سنة (٢).

وعليه يمكن القول بأن القات وصل اليمن في القرن السابع الهجري - القرن الثالث عشر الميلادي - وهناك احتمال كبير بأن الدعاة المسلمين اليمنيين حينما عادوا من الحبشة أحضروا معهم شجرة

(١) مقابلة مع الأستاذ الدكتور/ عبد العزيز المقالح نشرها مركز البحوث اليمني

بكتاب القات في حياة اليمنيين ص ٢٧

(٢) القات - قاسم غالب أحمد ص ٢٤٦ علماً بـان الشــيخ/ عبد الــهــادي الســودــي

توفي سنة ٩٣٢ هـ .

القات. (١)

الفرع الثاني:- موقف الحكومة اليمنية من القات من يوم ظهوره حتى
اليوم:

موقف الحكومات اليمنية من القات مختلف باختلاف العصور،
فقد طلب الشيخ أحمد بن علوان المتوفى سنة ٦٦٥ هـ من الحكومة
الرسولية أن تمنع القات وتقتلع أشجاره لأنه أفسد إيمان المسلمين
وشغلهم عن الصلاة إلا إننا لم نقف على مصير هذا الطلب ومدى
استجابة الحكومة له، وفي عصر الأمام شرف الدين المتوفى سنة ٩٦٥
هـ قام بمنع القات وأمر ولده المطهر بان يأمر الناس بقلع أشجار
القات، وهذا هو أقدم منع القات، ولكن الأمام شرف الدين تراجع
عن قراره بمنع القات. (٢)

وخلال القرن الثاني عشر الهجري قام المهدى عباس بمنع
القات وأتلف مغارسه ونادى بمدينة صنعاء بالتحريج على مستعمليه،
إلا أنه تراجع عن هذا القرار بعد أن أقنعه أحد العلماء بأنه يستعين
بالقات في التاليف في العلوم المختلفة، وخلال الحكم العثماني لليمن
فرض العثمانيون ضريبة باهضة على القات نتيجة لازدياد الإقبال

(١) تاريخ استعمال القات في اليمن - د. أرمين شوين ترجمة فريتس برج
ص ٢١٤.

(٢) تنبيه ذوي الأفهام بأن الأصل في الأشجار الإباحة وليس من قسم
الحرام - عبد الله العمودي الصديقي ص ١٤٨.

عليه) (١) ، وفي عام ١٩٥٧م قررت بريطانيا التي كانت تحتل عدن في ذلك الوقت قررت حظر إستيراد القات من اثيوبيا، إلا أن هذا الحظر رفع عام ١٩٧٥م (٢) وفي عام ١٩٥٨م (٣) وفي عهد حكومة الأستاذ احمد محمد نعمان صدر قرار يقضي بالزام الموظفين بالدوام بعد ظهر كل يوم لسد فراغهم الذي كان يشدهم إلى تعاطي القات إلا أن هذا القرار لم يلق تجاوباً ، وفي عهد حكومة الأستاذ / محسن العيني صدر قرار عام ١٩٧٢م بمنع زراعة القات في أراضي الدولة والآوقاف إلا أن هذا القرار لاقى معارضة كبيرة ولم يكتب له النجاح. (٤) وفي عام ١٩٧٤م صدر قرار برفع الضريبة على القات بنسبة مرتفعة فتدمرت بعض الفنادق من ذلك مما تسبب في الرجوع عن القرار بل وإلغاء الضريبة التي كانت مفروضة على القات قبل عام ١٩٧٤م (٥) .

وفي ديسمبر عام ١٩٧٦م صدر في عدن قانون بمنع تعاطي القات وحيازته وبيعه وشرائه (خاصة في مدينة عدن) باستثناء أيام

(١) تاريخ استعمال القات في اليمن - د/ ارمين شوين ترجمة فريتس ببرج ص ٢١٧ .. وتنبيه ذوي الإفهام ص ١٤٧.

(٢) القات وآثاره الصحية والسياسية - يوسف المدفعي ص ١٦٨ والقات المادة المنبهة ص ٢٤٩.

(٣) الإستراتيجية الوطنية لمواجهة أضرار القات د. عبد الله الزلب بحث منشور بمجلة الثوابت ص ٣٥ والقات وآثاره الصحية والسياسية ص ١٦٦.

(٤) المرجعان السابقان الصحف ذاتها.

الخميس والجمعة والعطل الرسمية، وقد نص القانون على عقوبة الحبس من أربع سنوات إلى عشر سنوات وغرامة خمسة آلاف دينار على كل مخالف لذلك، ولكن القانون أستثنى بعض المناطق التي تزرع القات لصعوبة تفيذه فيها لأسباب عملية (١)

وآخر الاحوالات للحد من ظاهرة القات في اليمن هو قرار حكومة الدكتور / عبد الكريم الإرياني أواخر عام ١٩٩٩ م بعد ساعات الدوام الرسمي حتى الثالثة بعد الظهر وقد حقق هذا القرار بعض النجاح.

الفرع الثالث:- موقف الدول والمنظمات الدولية من القات:-

ذكرنا فيما سبق أن القات يزرع في كثير من الدول، غير أنه لا يعد ظاهرة ومشكلة إلا في اليمن وقد بينما موقف الحكومة اليمنية من ذلك، إلا أنه من المهم بيان موقف الدول والمنظمات الدولية والأقليمية من القات ونظرها إليه، (وأولاً) سنبين موقف المنظمات الدولية والأقليمية (وثانياً) نبين موقف الدول من القات.

أولاً:- موقف المنظمات الدولية والإقليمية من القات:
اهتمت هذه المنظمات بظاهرة القات اهتماماً كبيراً . ويرجع ذلك الإهتمام إلى ما قبل إنشاء هيئة الأمم المتحدة، ففي عام ١٩٣٥ م بدأت اللجنة الاستشارية لعصبة الأمم بأول دراسة عن القات، ولكنها لم تسفر عن نتيجة، ثم أوصت اللجنة الخاصة بمكافحة المخدرات في

(١) الإستراتيجية الوطنية لمواجهة اضرار القات ص ٤ . ٣

هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية بدراسة طيبة عن
تأثير الطهي لعادة مضغ القات، وقامت منظمة الصحة العالمية بعد
ذلك بإجراء بعض البحوث المعملية أو المخبرية، وفضلاً عن ذلك فقد
قامت منظمات أخرى بدراسة ظاهرة تعاطي القات كالمكتب الدولي
العربي لشئون المخدرات ابتداءً من عام ١٩٥٦م – ومجلس الإدمان
على المخدرات بواشنطن عام ١٩٧٢م، ودعت المنظمة العربية للدفاع
الاجتماعي بالقاهرة عام ١٩٧٣م الدول الأعضاء في المنظمة إلى تقديم
المعونات المادية والفنية والعلمية إلى اليمن لمواجهة ظاهرة تعاطي القات
والحد منها.

ثانياً- موقف الدول من القات:-

أما على مستوى الدول فقد أتخذت المملكة العربية السعودية
قراراً عام ١٩٥٨م يقضي بمنع زراعة القات واستعماله، وفي السودان
بدأ القات يرد عليه عام ١٩٥٧م وعندئذ قامت الحكومة بمنع القات.
وقادت المغرب بإضافة القات إلى جدول العاقاقير المخدرة، وفي
مصر أضيف القات إلى لائحة النباتات الممنوع زراعتها ، وبالإضافة إلى
هذه الدول سارعت كل من العراق وسوريا وليبيا وقطر والإمارات
العربية المتحدة والبحرين والكويت إلى وضع القات في جدول المواد
المخدرة ومنع تداوله ومضغه، كما قامت الحكومة الأثيوبية عام
١٩٥٨م بتقديم تقرير يفيد أن تأثير القات لا يدخل تحت المواصفات
التي يمكن أن يطلق عليها لفظ إدمان المخدرات، وأنه نتيجة لذلك لا

يوجد سبب لمنع أو تحديد زراعة القات في أثيوبيا، وقدمت إسرائيل تقريرا إلى الأمم المتحدة يفيد أن القات يزرع في كل القرى الفلسطينية الخالية التي توجد بها أغلبية من اليهود القادمين من اليمن، وأن القات ليس من المخدرات. (١)

وفي الصومال حاولت بريطانيا عام ١٩٢١ م منع القات إلا أنها فشلت في ذلك، وفي عام ١٩٤٥ م عمدت الحكومة في كينيا إلى محاولة منع القات تدريجيا، إيمانا منها بعدم امكانية إصدار قرار فوري يمنعه منعا باتا، فلا جدوى من التشريعات التي تقضي بمنعه على الفور وعلى أمل أن تتمكن من ذلك في المستقبل، وقد أوصت اللجنة المختصة بأن يتولى قادة القبائل هذه المسئولية عن طريق استخدام نفوذهم للحد من تناول القات، وفي جيبوتي حاولت فرنسا منع القات إلا أنها لم تفلح في ذلك فألغت قرار المنع. (٢)

المبحث الثاني موقف الفقهاء من القات

مع أن كثيرا من المصادر تذهب إلى أن القات قد أكتشف ونقل إلى اليمن بواسطة الدعاة والعلماء، وبعد ذلك تعاطاه عدد كبير من الفقهاء على مر العصور، إلا أن الفقهاء قد اختلفوا بشأن القات ما بين محظوظ وبهarm ومباح وحرروا الرسائل العلمية الكثيرة في ذلك، وحشد كل

(١) القات وأثاره الصحية والسياسية - يوسف محمد المدفعي ص ١٦٧ و ١٦٨.

(٢) القات المادة المنبهة - منشورات منظمة الصحة العالمية ص ٢٥٠.

فريق الأدلة الشرعية التي تؤيد موقفه وحاول دحض أدلة خصميه، وقد ظهر هذا الخلاف الفقهي بظهور القات وإنشاره في اليمن واستمر هذا الخلاف في مراحل التاريخ اليمني المختلفة وما زال هذا الخلاف إلى يومنا يستعر كلما وجدت بوعظه، وقد كان النقاش على أشدّه بين فقهاء القرن العاشر الهجري لانتشار القات في تلك الحقبة واستفحال أمره، فظهرت خلال ذلك العصر الفتوى العديدة والرسائل الكثيرة وعلى مر العصور أحدث الخلاف الفقهي بشأن القات آثاراً عميقاً على توجهات المجتمع اليمني إزاء القات، وتفرعت عن هذا الخلاف مسائل أو أحكام كثيرة منها حكم بيع القات وزراعته وحكم صلاة من يصلّي وهو يختزن القات بفمه.

وسنكون تناولنا لموقف الفقهاء من القات في أربعة مطالب:-

المطلب الأول:- الفقهاء الذين ذهبوا إلى إباحة القات.

المطلب الثاني:- الفقهاء الذين ذهبوا إلى تحريم القات.

المطلب الثالث:- مناقشة أدلة إباحة وتحريم القات.

المطلب الرابع:- حكم صلاة من يختزن القات بفمه.

المطلب الأول

الفقهاء الذين ذهبوا إلى إباحة القات

ذهب كثير من الفقهاء إلى إباحة القات، ومن هؤلاء الشيخ

علي بن عمر الشاذلي المتوفى سنة ٨٢١ هـ والعلامة محمد بن سعيد

بن كعب الطبراني المتوفى سنة ٨٤٢ هـ والعلامة أحمد بن عمر المزجج

المرادي السيفي المتوفى سنة ٩٣١ هـ والشيخ عبد الهادي السودي المتوفى سنة ٩٣٢ هـ. والعلامة أحمد بن الطيب الطبنداوي المتوفى سنة ٩٤٨ هـ والعلامة عبد الرحمن بن زياد المقربي المتوفى سنة ٩٧٠ هـ، والعلامة عبد الله بن يحيى شرف الدين المتوفى سنة ٩٧٣ هـ، والعلامة على بن يحيى شرف الدين المتوفى سنة ٩٧٨ هـ، والعلامة الحسن بن أحمد الجلال المتوفى سنة ١٠٨٤ هـ، والعلامة يحيى بن الحسين بن القاسم بن محمد المتوفى سنة ١٠٩٩ هـ، والعلامة ابراهيم بن جعمن والأمام المهدى عباس والعلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاوى المتوفى سنة ١١٨٢ هـ، وشيخ الإسلام محمد بن على الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ، والحسين بن أحمد السيااغى والعلامة عبد الواسع بن يحيى الواسعى والعلامة عبد الله بن علي العمودى الصديقى والقاضى يحيى لطف الفسیل والقاضى عبد الرحمن بن يحيى الإريانى والقاضى محمد بن يحيى مطهر، وصدرت فتوى من علماء اليمن بتاريخ ٦/١١/٨٢م ببيان القات حلال، وتفصيل أقوال وأدلة الفقهاء الذين ذهبوا إلى إباحة القات على النحو الآتى:-

١- الشيخ / علي بن عمر الشاذلى المتوفى سنة ٨٢١ هـ:
وقد عاش في مدينة المخاء. وذهب إلى إباحة تعاطي القات،
وإن تعاطي الإنسان

مع القات الدخان فهو أفضل، لأن برودة القات تناسبها حرارة الدخان، فالحرارة والبرودة ضدان والضدان فقط لا يجتمعان

بينهما بربخ لا يعيان، فالجمع بين القات والدخان أفضل، وقد ظهرت الحكمة في إباحة أكل شجرة القات من فعل موسى عليه السلام الذي كان يأكل من الأشجار تقوتا حتى كانت ترى خضراء الأشجار من ظاهره، فلذا أولع أحباب الله العارفون بالقات ليعينهم على السهر والتقوى طاعة الله. (١)

- ٢- العالمة محمد بن سعيد بن الطبرى المتوفى سنة ٨٤٢ هـ: وقد أفتى بجواز تناول القات، وقال (لأن المشاهد أن من أحوال آكلى القات انه يحدث لهم روحنة وطيب وقت وتفویة على الأعمال، ولا يحدث لهم إسکار ولا تحذير ولا تخبيل). (٢)
- ٣- العالمة أحمد بن عمر المزاج المرادي السيفي المتوفى سنة ٩٣١ هـ:

وقد ذكر هذا العالم الجليل أنه تعاطى القات واختبره فلم يجد منه ما يوجب التحريم ولذلك قال (أما القات والكتفه فما أظنه يغير العقل، وإنما يحصل به نشاط وروحنة وطيب خاطر، ولا ينشأ عنه ضرر، بل ربما كان معونة على زيادة العمل، والحاصل أن تناوله مباح). (٣)

- ٤- العالمة أحمد بن الطيب الطبنداوي المتوفى سنة ٩٤٨ هـ:

(١) تنبیه ذوي الافهام بان الأصل في الأشجار الإباحة - للصديقى ص ١٤٤ و ١٤٦.

(٢) تحذير الثقات عن أكل الكفتة والقات لابن حجر الهيثمي تحقيق الأستاذ عبدالله الحبسى ص ٢٧.

(٣) المرجع السابق ص ٢٦.

وقد ذهب إلى إباحة تناول القات قائلًا (وأما القات فلا يغيب العقل ولا يخدر البدن، وإنما فيه نشاط وقوية وطيب وقت، فأن قصد به الطاعة أو التقوية عليها فهو مستحب ، لأن للوسائل حكم المقاصد) (١).

٥- العلامة عبد الرحمن بن زياد المقصري المتوفى سنة ٩٧٠ هـ: وقد ذهب إلى إباحة تناول القات، وحرر رسالة رد فيها على رسالة ابن حجر الهيثمي (تحذير الثقات من الكفته والقات) (٢٠)
٦- العلامة يحيى بن الحسين بن القاسم بن محمد المتوفى سنة ٩٩٠ هـ:-

وقد ذهب إلى إباحة تناول القات قائلًا: (اعلم أيها المسترشد أن التحليل والتحريم ليس إلى أحد من الخلق وإنما هما مردودان إلى الله تعالى وإلى رسوله ﷺ، فما حرما علينا حرمناه وما سكتنا عنه سكتنا عنه وما أحلناه، والتحليل والتحريم من غير دليل يستند إليه أمر خطير ينطبق عليه قوله تعالى (ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون) وقوله تعالى (لا تسالوا عن أشياء إن تبدلتم تسؤالكم وإن تسألوها عنها حين يتزل القرآن تبدل لكم عفا الله عنها) وقد ذكر يحيى بن الحسين إن روايات الناس عن تأثير

(١) مشكلة ظهور القات وفقهاء القرن العاشر الهجري للأستاذ عبد الله الحبشي ص ٣٧٨

(٢) تنبيه ذوى الإفهام ص ١٣٦.

القات متباعدة. ولذلك فقد قال أنه لا يحرم من القات إلا النوع الذي يؤدي إلى التغير أو التخدير أو الضرر، فقال (لابدغى أن نحمل روایة من روی باشكال القات على نوع منه دون سائره، وقد أشتهر عند آكلى القات أن نوعاً منه هو الضار وهو معروف في جبل جماح في وصايب وفي جبل صبر بتعز والضرر فيه من نسبة أي تربته. إذ يحصل منه نوع من النشاف لا من السكر إذا أكثر الإنسان منه، مع أن كاتب الأحرف لا يجد من أكله شيئاً من ذلك المدعى فيه من السكر أصلاً، وإنما فيه حرارة مما يستدعي الماء، ثم أن من يأكل القات يذكر أن فيه منافع عظيمة لأهل الإنقطاع. فإنه يقلل شهوة النكاح لأجل سلسلة لمبني وخروجه بغير شهوة. فيقل بسبب ذلك داعي الشهوة ويقى صاحبه فارغ القلب عن التعلق بالنكاح، فمع هذا بأي وجه يقال أنه محروم، والأدلة إنما دلت على تحريم المسكر وما فيه ضرر من السمومات لا غير ذلك من الأشجار التي لا ضرر فيها فإنها مباحة، لأن أصل الشجر الإباحة بالإجماع، لا يحرم منه شيء إلا ما هو مسكر أو ضار وقد بين الأطباء في كتب المفردات ما فيه ضرر وما هو مسكر كالافيون وجوز الهند والقنف والخشيش، أما الضرر اليسير مع اختلاف الطائع فلا يقتضي التحريم أصلاً، والدليل على ذلك أن العسل يحصل منه الضرر للمحرورين أهل الصفراء وكذلك أكل الشعير يحصل منه النفع

لمن لم يعتاد أكل الشعير وغير ذلك كثيـر) (١)

ـ العـلـامـة إبرـاهـيمـ بنـ جـعـمـانـ:-

وقد عاش في زيد قبل عصر محمد بن إسماعيل الأمير، وقد ذهب العـلـامـة إبرـاهـيمـ بنـ جـعـمـانـ إلىـ إـبـاحـةـ تـعـاطـيـ القـاتـ إـلاـ أـنـهـ يـنـبـغـيـ
الـاـ يـتـعـاطـاهـ العـدـلـ بـيـنـ السـوقـةـ وـالـسـفـلـةـ. (٢)

ـ الـامـامـ المـهـديـ عـبـدـ اللهـ العـبـاسـ:-

وقد عاش هذا الإمام في حدود القرن الثاني عشر الهجري، وقد منع القات وأتلف مغارسه، ونادى بمدينة صنعاء بالتحريج على مستعمليه، وبعد أن أكد له أحد شيوخ العلم أنه يستعين بالقات على التأليف في العلوم المختلفة تراجع عن قراره بمنع القات ونادى في الناس بإباحة غرس القات واستعماله (٣)

ـ الـامـامـ مـحـمـدـ بنـ إـسـمـاعـيلـ الـأـمـيرـ الصـنـعـانـيـ الـمـتـوـفـيـ سـنـةـ ١١٨٢ـ

وقد قال عن القات أما القات فقد أكلت منه أنواعاً مختلفة وأكثـرـ مـنـ هـاـ فـلـمـ أـجـدـ لـذـلـكـ أـثـرـاـ فـيـ تـفـتـيرـ وـلـاـ تـحـذـيرـ وـلـاـ تـغـيـرـ) (٤)

(١) المستخرجات البينات على تحليل الأشياء المستعملات من القهوة والقات للعلامة يحيى بن الحسين بن القاسم ص ٦٠ و ٦١ و ٦٢.

(٢) المرجع السابق الصفحة ذاتها.

(٣) تنبيه ذوي الإفهام بأن الأصل في الأشياء الإباحة وليس من قسم الحرام للصديقى ص ١٤٧.

(٤) رأي ابن الأمير عن القات مذكور في كتاب القات في الأدب اليمني - احمد عبد الرحمن المعنفي ص ١٢٥.

١٠ - شيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ:
وقد قال الشوكاني أنه تعاطى القات ولم يجد منه تحذير ولا
تغير، وقال (وقد وقعت في القات أبحاث طويلة بين جماعة من علماء
اليمن عند أول ظهوره وبلغت تلك الأبحاث إلى علماء مكة، فكتب
ابن حجر الهيثمي في ذلك رسالة طويلة سماها - تحذير الثقات من أكل
الكفتة والقات - ووقفت عليها في أيام سابقة فوجده تكلم فيها بكلام
من لا يعرف ماهية القات، وبالجملة إذا كان بعض أنواعه تبلغ إلى حد
السكر أو التغيير من الأنواع التي لا نعرفها توجه الحكم بتحريم ذلك
النوع بخصوصه وهكذا إذا كان يضر بعض الطياع من دون إسکار
وتغتیر حرم لإضراره وإلا فالأصل الحل كما يدل على ذلك عموم
نصوص القرآن والسنة) (١).

١١ - العلامة عبد الله بن علي العمودي الصديقي:
وقد حرر رسالة قرر فيها إباحة القات وسمى هذه الرسالة -
تنبيه ذوي الافهام بان الأصل في الأشجار الأباحة وليس من قسم
الحرام - وقد فرغ من تاليف هذه الرسالة في بداية سنة ١٣٧٥ هـ،
وقال في هذه الرسالة أاما شجرة القات المعلومة فلم نعلم منها
الإضرار بالعقل والأبدان مع كرور الأعصار والأزمان مع كثرة من
يستخدمها من العامة والأنظار، فان عقولهم زاكية وأبدائهم صحيحة

(١) البحث المسفر عن تحريم كل مسکر ومفتر لشيخ الإسلام محمد بن علي
الشوكاني ص ١٠.

ليست سقية واهية، ومع أنى لست من أهله الذين عكروا عليه في يومه وليله، وقد أكلته إستنكاراً لمن قال أنه مفتر لعصبه فما حصل لي ذلك، بل وجدها منبها للعصب كما في تعاليق العالمة الواسعي لما تكلم عن حكم القات، لأن التحليل والتحريم أمر خطير في المسكوت عنه رحمة بنا لا سيما الأشجار التي الأصل فيها الإباحة والحل، فقد صار لها حكم العادات فليست من العبادات حتى يكون حكمها حكم البدع والحرمات وإنما الحكم مطرداً في جميع العادات المأمورات كالقهوة والحلويات وغيرها ولا قائل بذلك، فقول كل عالم من المخرمين عن إجتهاد لا تتم به حجة فالتحريم منه خطأ كونه غير معصوم والحرم على خطر في ذلك لقوله تعالى (ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام) فيعد ذلك من التقول على الله بما لم يقل (١)

وقال الصديقي في موضع آخر من رسالته (فإذا تقرر ذلك فلا ينبغي للعقل أن يستغرق أوقاته في استعمال القات ويذهب بنفيه عمره في لهوه وأهواه، فيحول بينه وبين ذكر مولاه بجواره ولسانه و يجعله من مهمات شأنه كما هو دأب مستعمليه من العامة غالباً، بل المؤمن النقي يحرص على إنفاق أوقاته وأمواله فيما يقربه إلى الله تعالى ويزيده من تقواه، ويأخذ من المباحثات قدرها يعينه على دينه ودنياه، عملاً بقاعدة للوسائل حكم المقاصد والأعمال بالنيات، فالافراط في

(١) تنبيه ذوى الإفهام ص ١٣٧.

الأشغال بالمحات فاعله مذموم، كما أن المفرط في ترك ما أحله الله ملوم) (١٠

١٢- القاضي / يحيى لطف الفسيل:

وهو من المبيحين للقات، وفي جمادى الآخر سنة ١٤٥٦ هـ قام بتأليف رسالة بعنوان (دحض الشبهات حول القات) رد فيها على قرار بعض العلماء في مارس ١٩٨٢ م في المدينة المنورة بتحريم مضغ القات وإدراج هذه الشجرة في قائمة المسكرات المخدرات دون أن يعرفوا ماهية القات. وقال القاضي الفسيل في رسالته أن القات عند الشعب اليمني حلال بلا نزاع ولا خلاف ولا شقاق في ذلك عند العلماء وعامة الشعب، يأكلونه منذ مئات السنين بلا تحرج ولا شك ولا تأثير، وفيهم أكابر العلماء الفقهاء وكبار الأتقياء وعظماء المفكرين وأصدق الناصحين، وفيهم من لو يرى أنه حرام أو أن فيه مايسوغ إطلاق لفظ الحرمة عليه لأعلن تحريمه ولكن أبعد الناس عنه وأشد الناس نكرا أو أعظمهم له تنفياً وتحذيراً، ولكنهم رأوه حلاً حسب الأصل في الأشياء، وإن الله سبحانه لم يحرمه لا نصا ولا إماء، لأن الله سبحانه يقول (وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطورتم إليه) فلم يذكر القات في المحرمات، فمن تجرأ على تحريمه فليتأمل قوله تعالى (ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب) ولم يوجد أهل اليمن في كل نواحيه وعندهم

(١) السابق ص ١٤٨.

كل أنواع القات أنه يغير العقل أو يغير البدن، بل أن الذي يأكله يعلم ما يقول ويفهم ما يقال له، بل أن القات وسيلة إلى زيادة الفهم واستجماع الفكر وإنعاش النفس لاستحضار ما قد تنسيه الهموم والتابع، ووسيلة إلى الدقة في العمل والتفنن في القول والإبداع في الصنع، ولدور القات في شحذ الفهم والذهن والإدراك فأن الناس يؤجلون الأعمال التي تحتاج إلى الضبط والدقة والاحتراز إلى وقت تناولهم للقات فهو وقت دقة النظر وقوة الفهم والإدراك و التعقل و الصفاء، وبعد هذا هل يعقل أن يقول عاقل أن في القات سكر وأنه مسكر وهل في القات ما في المخدرات كالحشيش والقنب التي تغير الإدراك وتغطي العقل وتجعل متعاطيها كالمجنون مسلوب العقل فاقد الحس والإدراك ، ففي اليمن كله لو أن شخصا يقول أن في القات ذلك لعده الناس مجنونا أو مفتريا، وسيقول له مؤمنوا اليمن ما قد رأينا سكرانا من القات، لأن القات لا يفعل ما يفعله الحشيش والمخدرات، فالقات منعشن للروح والنفس والعقل، والمخدرات منهكات للعقل والحس والإدراك، والقات منبه مثل الشاي والقهوة، و المخدرات منومات ومفترات للبدن ومرخيات للأعصاب، وعلماء اليمن لاسيما السابقين الذين فيهم المجتهدون الكبار والحافظ المحدثون المشهورون لم ينقل عن واحد منهم تحريم القات في مصنفاته أو فتاويه، بل نقل عن بعضهم الحل، فعلماء اليمن ما بين أكل له ومن قد نص على حله كالأمام الشوكاني والأمام المحدث الحسن السباغي في الروض النصير

وما بين مقرله ساكت لم ينقل عنه تحرير، وقد أدركتنا من العلماء
الإجلاء والمخذلين الحفاظ والفقهاء أهل الورع والتقوى فقد أدركتهم
يأكلونه ومن لم يأكله لم ينكرو عليهم....

أما الأستناد إلى كلام واهمين أو جاهلين أو مخطئين في وصفه
وهم بعيدون عن الوصف الحقيقى للقات فهذا مما لا ينبغي لمؤمن متلق
الله، فلا ينبغي له أن يصدر حكماً أو فتوى يضلل بها أخوانه المؤمنين
ويُسخر بشعور شعب مسلم ويعتبرهم معتدلين عصاة يتناولون ماقد
أفتى بتحريمه مع أنه لو بحث في الأمر ودقق فيه لظهرت له الحقيقة) (١)
١٣ - القاضي العالمة / عبد الرحمن بن يحيى الأرياني المتوفى سنة
١٤١٩ هـ:-

وقد ذهب إلى إباحة القات قائلاً (أقول هذا مع أي من محاربي
القات والداعين إلى تركه لا لأنه حرام ولكن لما يجره على شعبنا من
متاعب اقتصادية وصرف للعمال والوقت فيما لا يعود على مسيرة
الرخاء المطلوب بالنفع، ولكن مسألة الصحة والفساد والتحريم
والتحليل أحکام شرعية يحتاج إثابتها أو نفيها إلى الدليل الصحيح، وهو
ما نفده هنا، ولذلك أخينا باللائمة على أولئك العلماء الذين اجتمعوا
في المملكة العربية السعودية وأصدروا فتوى بتحريم القات قالوا: لأن
مسكر وكل مسكر حرام، وأن المقدمة كما يراها كل منصف باطلة

(١) بعض الشبهات عن القات - منشورة في كتاب القات في الأدب اليمني
للأستاذ / احمد المعلمى ص ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨.

فقد جاء الحكم كذلك، والتحاليل المخبرية التي أجريت عليه من قبل منظمة الأمم المتحدة وغيرها تنفي عنه ذلك، وغاية ما قالوه: أنه توجد فيه مادة الكاتين، فهو منبه شأنه في ذلك شأن الشاي وقهوة البن، ثم أنه لا يؤدي إلى الإدمان فأنت ترى الآلاف من يتناولونه في اليمن اذا عادوها إلى خارجها لم يعد أحد منهم يتذكره او يتوقف إليه او يعاني شيئاً مما يعانيه متعاطرو المخدرات، وفوق ذلك فإنه لم يعثر في يوم من الأيام منذ دخول القات إلى اليمن قبل نحو خمسة قرون على واحد من بين مئات الآلاف الذين يمضغون القات يومياً يعاني من عوارض السكر وفقدان الوعي، فكيف يقال: أنه مسكر وكل مسكر حرام.

وفي سياق رد القاضي / عبد الرحمن الأرياني على الفتوى الصادرة في السعودية بان القات حرام قال (فإن القول بتحريم لا دليل عليه من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس) وأبدى القاضي عبد الرحمن الأرياني أسفه لصدور هذه الفتوى فقال (ولهذا عجبت وأسفت لما بلغني من أن علماء أجياله نقدر علمهم ونجل ورعيهم ونبارك وجود أمثالهم في هذا الزمان قد أصدروا فتوى تحرم تناول القات إلحاقاً له بالمسكرات، هذا النبات الذي دخلت إباحته في قوله تعالى (قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً على طاعم يطعمه) لا سيما وأفهم قد أفتوا بذلك وكلهم أو جلهم لم يعرفوا القات ولا ذاقوه ولم يتذكروا قوله تعالى (هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً) الذي يدل على إباحة القات عملاً

٤٠ (١) بالقاعدة الفقهية (أن الأصل في الأشياء المخلوقة الإباحة)

٤١- العلامة القاضي محمد بن يحيى المطهر:-
وهو من المبيحين للقات وقد حرر مقدمة جامعة لرسالة
الشوكياني في القات المسماة- البحث المسفر عن تحريم كل مسكر
ومفتر- وقال العلامة محمد يحيى مطهر في المقدمة المشار إليها (والذي
ورد في الشرع هو تحريم كل مسكر ومفتر، وقد شهد العلامة
الشوكياني وشهد معه العلماء بيان القات ليس فيه شيء من التحدي أو
التفتيء أو الإسكنار عن تجربة ومعرفة بالإستعمال المستمر، وأن مفعوله
لا يزيد عن مفعول الشاي والبن وأمثالهما من التنبيه والبعث للنشاط

على العمل) ٠ (٢)

٤٥- فتوى علماء اليمن بشأن القات:-
وقد صدرت هذه الفتوى في عام ١٩٨٢م عقب صدور
فتوى من بعض العلماء بتحريم القات- وقد جاء في فتوى علماء اليمن
(كان إجتماعنا لدراسة موضوع القات وتناوله لنضع حول تحريمه أو
تخليه فتوى مقنعة، فقد كثرت الإشاعات من بعض الجهات بيان القات
من المخدرات، ومستندهم في ذلك دعاوى راجت وانتشرت حتى
اجتذبت إليها بعض العلماء، فافتروا بتحريم القات قبل أن يتصلوا
بعلماء اليمن ليأخذوا الحقيقة من مصدرها، لأن علماء اليمن هم الذين

(١) المرجع السابق ص ١١٩ و ١٢٠.

(٢) القات في الأدب اليمني للمعلمي ١٢٦.

عاشوا مع القات منذ دخوله إلى اليمن ، فقد كان أولئك الأعلام يتناولون القات وفي طليعتهم العالم المجتهد عبد الله شرف الدين وما زال العلماء يتناولون القات ومنهم السيد الحسن بن أحمد الجلال وإمام السنة محمد بن إسماعيل الأمير وشيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني رحهم الله، ولقد كان الشوكاني والأمير من أعظم وأقوى الأمراء بالمعروف والناهين عن المنكر، ثم إننا نتناول القات ولا نشعر بما يذاع أو يشاع عنه من تخدير أو تغيير، ولا يتجاوز القات في تبيهه مستوى البن والشاي بل لا يصل إلى مستوىهما، هذا ما نعلمه نحن علماء يقينا بالتجربة والمشاهدة، ويؤيده التحليل الكيماوي من كثير من المختصين، فلا نعرف من أنفسنا ولا سمعنا من سلفنا من يتأثر بتناول القات كما يتأثر من يتناول المخدرات.... وكثير من يتناول القات مدة ثم يتركه ولا يدمن عليه، ومن المعلوم أصوليا وفقهيا أن الأحكام المرتبة على علم الحاكم أقوى من المترتبة على رواية الغير ، ونحن نعرف القات وطبيعته معرفة كاملة ولم تتأثر ولم تختدر ولم نفتر، كما أننا لم نسمع من يتناوله أنه أصيب باي فتور أو تخدير، فالقات مثل الشاي والبن، وقد قال العالمة محمد رشيد رضا في تفسير قوله تعالى (هو الذي خلق لكم ما في الأرض جيعا) وأقول هنا: أن هذه الآية هي الدليل القطعي على القاعدة المعروفة عند الفقهاء، أن الأصل في الأشياء المخلوقة الإباحة، والمراد إباحة الأنفاس بها أكلا وشربا ولباسا وتداويا وركوبا وزينة بل لا يبلغ القات مستوى البن والشاي كما

سلفت الإشارة إليه، ثم إن فيه فوائد اجتماعية واقتصادية وغيرها، فاما
الاجتماعية فإن أرباب المهن والشركات يجتمعون ويتدارسون أحوال
مجتمعاتهم بدلاً من النوم وإهدار الأوقات بالمخريات التي لا تعود بفائدة
، والآلات يعود على الريف بفوائد اقتصادية هامة إذ تعيش عليه أغلب
الأسر ، وعلى كل حال فالآلات مصدر اجتماعي ومصدر ثقافي
ومصدر إقتصادي ، هذا ما نعرفه ويتحدث به واقع اليمن ريفه ومدنه.
ومن هنا نحن كعلماء مسئولين عن الأمر بالمعروف والنهي عن
المنكر وتبين الحقيقة نقرر ونفتى بأن الآلات حلال حلال .

حكم مصدره علمنا الذي هو مستند تقرره الشريعة القائمة
على الدليل النقلي والعقلى، كما هو مقرر في الأصول بان الأصل في
كل شيء الإباحة إلا ما حرمه الدليل ، وإنما يبلغ هذا أولاً إلى الأخوان
الذين أقاموا المؤتمر الإسلامي في المدينة المنورة الذي أختتم بتاريخ ١٦
مارس ١٩٨٢ ثم كل المسؤولين في العالم الإسلامي وفي مقدمتهم
العلماء والمفتون فالداعوي ضد الآلات قد غربت وشرقت حتى
استأسرت بعض الأفكار وجعلتها تصدر أحكام التحرير بلا مستند
صحيح أو أثارة من علم، ونطلب من حكومتنا الرشيدة المسئولة عن
التنفيذ وحماية الشريعة ونطالبها أن تعمم هذه الفتوى إذاعة مرئية
ومسموعة ومقروءة وإرسالها إلى الدول الإسلامية، وإلى جانب ما
شرح أعلى وهي ومضة من قبس الشريعة الإسلامية يأتي التحليل الطبي
ال الصادر من منظمة الصحة العالمية وغيرها وهو ماسنتشره قريباً وقد

- وقع على هذه الفتوى كبار فقهاء اليمن وهم:-
- حسين بن أحمد السيااغي نائب رئيس مجلس القضاء.
 - محمد بن محمد المنصور ناظر الوصايا.
 - عبد القادر بن عبدالله رئيس المحكمة العليا للنقض والأقرار.
 - عبد الله عبد الوهاب الشماحى عضو المجلس الاستشاري.
 - محمد بن أحمد الجرايفي وكيل وزارة العدل.
 - أحمد بن محمد المهدى عضو المحكمة العليا.
 - محمد بن قاسم الوجيه عضو المحكمة العليا.
 - حسين بن عبدالله الشرفى عضو المحكمة العليا.
 - علي بن قاسم الشامى عضو المحكمة العليا.
 - عبد الوهاب بن محمد السماوي عضو المحكمة العليا.
 - القاضى / يحيى لطف الفسيل رئيس الهيئة العامة للمعاهد العلمية
 - أحمد بن محمد زبارة المفتي العام للجمهورية.
- وقد نشرت هذه الفتوى في صحيفة الرأي العام العدد (٥٠) بتاريخ ١٩٨٢/٦/٨ م.

المطلب الثاني
الفقهاء الذين ذهبوا إلى تحريم القات

ذهب بعض العلماء إلى تحريم القات منهم: العلامة يوسف بن يونس المقرى المتوفى سنة ٩٠٤ هـ والعلامة العراقي ابراهيم بن عبد الرحمن الكركي الملقب بابي هريوة المتوفى سنة ٩٢٢ هـ والعلامة حمزه بن عبد الله الناشري المتوفى سنة ٩٢٦ هـ والعلامة أبو بكر بن

إبراهيم المقرى والإمام بحى شرف الدين بن شمس الدين المتوفى سنة
٩٦٥ هـ وشهاب الدين أحمد بن على بن حجر الهيثمى المتوفى سنة
٤٩٧ هـ والعلامة الحسين بن ناصر بن عبد الحفيظ المهالا المتوفى سنة
١١١١ هـ والعلامة علوى بن احمد السقاف المتوفى سنة ١٣٣٥ هـ
والعلامة على بن علي السوادى الكوكباني المتوفى سنة ١٣٤٢ هـ
والشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ مفتى السعودية الأسبق، وبيان
أقوال هؤلاء الفقهاء وأدلتهم على النحو الآتى:-

١- حمزة بن عبد الله بن محمد الناشري المتوفى سنة ٩٢٦ هـ:-

وقد قال بتحريم القات قوله منظومة شعرية في ذلك منها:-

ولا تأكلن القات رطباً ويابساً ... فذاك مصير داؤه فيه أعضلاً فقد
قال أعلام من العلماء ... إن هذا حرام للتضرر مأكلًا وقد بين
الناشرى في منظومته أدلة تحريم القات (ومنها أنه ~~يُنْهَى~~ نهى عن كل
مسكر ومفتر ، وأن المفتر ما يكون منه حرارة في الجسد وانكسار .
وذلك معلوم ومشاهد في القات ومستعملية كسائر المسكرات ، وإن
كان يحصل من القات توهם نشاط أو تحققه، فإن ذلك مما يحصل من
الانتشاء والسكر الحالى من التخدير للجسد، والقات ليس فيه إلا ما
هو مضره دينية ودنيوية، لأن طبعه الييس والبرد فلا يصحه شيءٌ من
منافع غيره من المسكرات التي أشار إليها الشارع لأن سائر المسكرات
فيها شيءٌ من الحرارة ولللين فلا يظهر الضرر فيها إلا مع الإدمان
عليها، والقات يحصل منه من الضرر في الأغلب ما في الأفقر من

مسخ الخلقة وتغير الحال المعتدلة في الخلق والخلق وهو يزيد في الضور على الأفيون من حيث أنه لا نفع فيه يعلم فقط ، وإن كان فيه نفع فأن ضرره أكثر، ففيه كثرة يبس الدماغ والخروج عن الطبع وتقليل شهوة الغذاء والبأة ويبس الأمعاء والمعدة وبردها وغير ذلك، كما أن جمیع الحال المذمومة التي ذكروها في الحشيشة موجودة في القات مع زيادة حصول الضرر منه ، كإفساد شهوة الغذاء والبأة والنسل، وزيادة التهالك على القات الموجب لإتلاف المال الكثير إسرافا ، ومنها أنه أن ظن أنه فيه نفعا فهو لا يقابل ضرره، ومنها أنه شارك كل المسكرات في حقيقة الإسکار وسببه من التخدیر وإظهار الدم وترقيقه ظاهر البشرة مع نبذ الحرارة واللین من الدماغ والجسد إلى ظاهر الجسد ، وليس فيه حرارة ولین يبدلان ما نبذه من الحرارة واللین إلى ظاهر الجسد بخلاف الخمر والخشيش ونحوهما ، فلهذا كثر ضرر القات) (١٠)

- العلامة / أبو بكر بن إبراهيم المقرىي الحراري:-
وهو من علماء اليمن في القرن العاشر الهجري، ولهذا العلامة مؤلف عن القات ذهب فيه إلى تحریمه، ولا وجود لهذا المؤلف في الوقت الحالي وقد وقف ابن حجر الهیشمی على هذا المؤلف، وقال ابن حجر: أن الحراري قال في مؤلفه (كنت أكل القات في سن الشباب ثم اعتقادها من الشبهات وقد قال صلی الله علیه وسلم ((من أتقى

(١) تحذير الثقات عن آكل الكفتة و القات ص ٣٠ .

الشهـات فقد استبرأ لـديـه وعـرضـه ثم إـنـي رأـيـتـ منـ أـكـلـهاـ الضـرـرـ فيـ
بـدـيـ وـدـيـ فـتـرـكـتـ أـكـلـهاـ وـقـدـ أـجـعـ العـلـمـاءـ عـلـىـ أـنـ المـضـرـاتـ منـ
أشـهـرـ اـخـرـمـاتـ، فـمـنـ ضـرـرـ شـجـرـةـ الـقـاتـ أـنـ أـكـلـهاـ يـوـتـاحـ وـيـطـرـبـ
وـتـطـيـبـ نـفـسـهـ وـيـذـهـبـ حـزـنـهـ ثـمـ يـعـتـرـيـهـ قـدـرـ سـاعـتـيـنـ منـ أـكـلـهـ هـمـومـ
مـتـراـكـمـةـ وـغـمـومـ مـتـزـاحـمـةـ وـسـوـءـ إـحـلـاقـ، وـكـنـتـ فـيـ هـذـهـ الـحـالـةـ إـذـاـ قـرـأـ
عـلـىـ أـحـدـ يـشـقـ عـلـىـ مـرـاجـعـتـهـ وـأـرـىـ مـرـاجـعـتـهـ جـبـلاـ وـأـرـىـ لـذـلـكـ مشـقـةـ
عـظـيمـةـ وـمـلـلاـ، وـأـنـهـ يـذـهـبـ بـشـهـوـةـ الطـعـامـ وـلـذـتـهـ وـيـطـرـدـ النـوـمـ وـنـعـمـتـهـ،
وـمـنـ ضـرـرـهـ فـيـ الـبـدـنـ أـنـهـ يـخـرـجـ مـنـ أـكـلـهـ بـعـدـ الـبـولـ شـيـءـ كـالـوـدـيـ وـلـاـ
يـنـقـطـعـ إـلـاـ بـعـدـ حـينـ، وـطـلـماـ كـنـتـ أـتـرـضـأـ فـأـحـسـ بـشـيـءـ مـنـهـ فـأـعـيـدـ
الـوـضـوـءـ وـتـارـةـ أـحـسـ بـهـ فـيـ الصـلـاـةـ فـأـقـطـعـهـأـوـ عـقـبـ الصـلـاـةـ بـحـيـثـ
أـخـفـقـ خـرـوجـهـ فـيـهـ فـأـعـيـدـهـ، وـسـأـلـتـ كـثـيرـاـ مـنـ يـأـكـلـ شـجـرـةـ الـقـاتـ
فـذـكـرـوـاـ ذـلـكـ عـنـهـ، وـهـذـهـ مـصـيـبـةـ فـيـ الدـيـنـ وـبـلـيـةـ عـلـىـ الـمـسـلـمـينـ،
وـحـدـثـيـ عـبـدـ اللـهـ بـنـ يـوـسـفـ الـمـقـرـيـ عـنـ الـعـلـمـةـ يـوـسـفـ بـنـ يـوـنـسـ الـمـقـرـيـ
(الـمـتـوـفـ سـنـةـ ٩٠٤ـ هـ) أـنـهـ كـانـ يـقـولـ ظـهـرـ الـقـاتـ فـيـ زـمـنـ فـقـهـاءـ لـاـ
يـخـسـرـونـ عـلـىـ تـحـريمـ وـلـاـ تـحـلـيلـ، وـلـوـ ظـهـرـ فـيـ زـمـنـ الـفـقـهـاءـ الـمـتـقـدـمـينـ
لـحـرـمـوـهـ، وـدـخـلـ عـالـمـ عـرـاقـيـ إـلـيـ الـيـمـنـ وـهـوـ الـفـقـيـهـ (إـبـرـاهـيـمـ بـنـ عـبـدـ
الـرـحـمـنـ بـنـ مـحـمـدـ الـكـرـكـيـ الـمـلـقـبـ بـأـبـيـ هـرـيـرـةـ الـمـتـوـفـ سـنـةـ ٩٢٢ـ هـ)
وـكـانـ يـجـهـرـ بـتـحـريمـ الـقـاتـ وـيـنـكـرـ عـلـىـ أـكـلـهـ، فـقـيـلـ عـنـهـ: أـنـاـ حـرـمـهـ عـلـىـ
مـاـ وـصـفـ لـهـ مـنـ أـحـوـالـ مـسـتـعـمـلـيـهـ، فـأـكـلـ الـقـاتـ مـرـةـ أـوـ مـرـارـاـ لـاـ لـخـتـبـارـهـ
وـبـعـدـهـ قـالـ: جـزـمـتـ بـتـحـريـمـهـ لـضـرـرـهـ وـإـسـكـارـهـ، وـكـانـ يـقـولـ: مـاـ يـخـرـجـ

عقب البول بسببه مني، ثم اجتمعت به فقلت له: نسمع عنك أنك تحرم القات، قال: نعم فقلت له: وما الدليل فقال: ضرره وإسکاره فضرره ظاهر، أما إسکاره فهل هو مطرب؟ فقلت: نعم، فقال: فقد قالت الشافعية وغيرهم في الرد على الحنفية في إباحتهم مالم يسكر من النبيذ، حرام قياسا على الخمر بجامع الشدة المطربة، فقلت له: يررون عنك أنك تقول ما يخرج بسببه مني وليس فيه شيء من خواص النبي، فقال: انه يخرج قبل استحكامه ، وكان عمي أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ المcri لـ معرفة بالطبع وغيره يصرح بتحريم القات ويقول: انه مسکر، وقد رأيت من أكثر من أكله يجن) (١)

وقال ابن حجر الهيثمي عن العلامة العراقي / إبراهيم بن عبد الرحمن الكركي المذكور فيما سبق أنه ثقة وأنه وجد عكة من يعرف هذا العلامة ويمدحه ويشفي عليه أما العلامة المؤرخ / يحيى بن الحسين بن القاسم فقد ذكر أن هذا العلامة العراقي كان يكتن بأبي هريرة، وأنه أفتى بتحريم القات في مدينة تعز في عهد الملك الظافر عامر بن عبد الوهاب المتوفى سنة ٩٢٣ هـ، وعندما بلغ الملك فتوى العلامة العراقي قال الملك عامر: اعرضوا كلامه على الشيخ / عبد الهادي السودي، وما قال الشيخ هو المعتمد، فلما وصل الرسول إلى الشيخ / عبد الهادي وقص عليه القصة، فعند ذلك حصل عند الشيخ غيرة

(١) تحذير الثقات من أكل الكفته والقات ص . ٣٠

وتحية من تحريم أكل القات من غير دليل قطعي ولا قياس شرعي، وأجاب الشيخ / عبد الهادي بأن القات حلال وتحريمه على من أضر به كالعسل إذا أضر شخصاً فإنه يحرم على ذلك الشخص وحده، فلا يحرم على جميع الناس، ولا نعلم بأن القات يأتي منه ضرر البة بالخبرة والتجربة عند آكليه، فاند حضرت حجة الخصم وقطع، وقام العلماء بالرد على هذا العالم المحرم للقات وتقلل فتواه / عبد الهادي في القات ونشرها. (١)

٣- الأمام يحيى شرف الدين بن شمس الدين المتوفى سنة ٩٦٥ هـ:-
وقد ذهب إلى تحريم القات وحرر رسالة ضمنها موقفه من القات وسمى هذه الرسالة (الرسالة المانعة من استعمال المحرمات الجامدة في علة التحريم بين الحشيشة والقات وغيرها من سائر المسكرات) وقد حققها الأستاذ / عبد الله الحبشي ونشرها في كتابه (ثلاث رسائل في القات)، ولم يكتف هذا الإمام بتحريم القات بل أنه أمر بقلع غروسة حيث ذكر المؤرخ يحيى بن الحسين بن القاسم (أن الأمام شرف الدين استنكر في زمانه تخطيط كلام بعض الجالسين بديوانه، فقال لبعض الحاضرين: ما لذلاء هكذا؟ فقالوا له: هذا من جهة القات وهو من جنس غيره من المسكرات، إلا أنهم أرادوا التستر والإغفاء، فقال

(١) المستخرجات البينات على تحليل الأشياء المستعملات من القهوة والطباق والقات للعلامة المؤرخ يحيى بن الحسين بن القاسم تحقيق الأستاذ / عبد الله الحبشي ص ٧.

الإمام شرف الدين: أما إذا كان القات يحصل منه هذا: فهو معدود في المسكريات ويحرم أكله، وأمر أن يكتب إلى اليمن الأسفل بقلع غروسه والتصريح بتحريمه، فقلعت غروسه وزالت حال أمره أشجاره ثم عادت على حاها ولم يستمر أمره بازتها. (١)

وقد صرخ الإمام شرف الدين بتحريم القات وذكر أسباب ذلك وأدلة التحريم وذلك في رسالته المشار إليها حيث قال لا شك أن هذا القات يحصل منه تفتير العقل ومحامته وتشويشه مع طرب وراحة وسلوة ونشوة وتشوق إلى ما يتשוק إليه أهل الخمر من محبة الأشغال المانعة من التوقيف لما يحصل به من الراحة والسلوة والأضطراب في الأقوال والأفعال، وقد ذكر العلماء أن السكر هو التغير أي ما يكون معه الشخص وقحا بعد الحياة وثرثرا بعد الاكتفاء ، وهو معنى قول الشافعي رضي الله عنه وهو أن يظهر سره المكتوم ويختل كلامه المنظوم، فالمراد بذلك إنه يظهر منه من القول والفعل، وذلك معلوم متيقن مع آكلي هذا العقار، وقد شاهدنا ذلك مع من أكله عندنا من كان ينكر أنه يقع منه الإسکار، ولعلهم يتواهمون أن الإسکار هو ذهاب العقل وإختلاله بالكلية ، وليس كذلك كما حققنا فقد دخل القات في حد المسكر وأن لم يذهب به العقل ويختل بالكلية، فان كثيراً مما نص الشرع والعلماء على تحريمه لا يذهب معه العقل بالكلية مثل النبيذ

(١) المستخرجات البينات على تحليل الأشياء المستعملات من الفهوة والطباقي والقات ص ٥٥ .

والأفيون والخشيشة ونحوها، بل ربما قد يؤدي الأكثار منه إلى احتلال العقل عند بعض الأشخاص، والقات قد صح لنا من الثقات الأثبات أنه قد أكله وتغير منه العقل كتغيره مع صاحب الأفيون والخشيشة وأكثر ما روى لنا العلامة عز الدين محمد بن عبد الله الحوثي أنه أكل منه قبل أن يتحقق حقيقة أمره وهو مسافر يقصد (منقذه) من بلاد ذمار فلم يشعر إلا وهو في رصابة، وروى لنا الفقيه العلامة محمد بن عبد الله الأعرج عن ثقة يعرفه أنه أكل منه وبقي بعده في يده، فلم يشعر إلا وهو في بلاد بعيدة عن مقاصده ورجع إليه ذهنه وباقى القات في بطن كفه وهو لا يشعر، كما أن النبي ﷺ نهى عن كل مسكر ومقتر، وشرح صاحب كتاب النهاية هذا الحديث بقوله: إن المفتر ما يكون منه حرارة في الجسد وإنكسار، وذلك معلوم مشاهد في القان ومستعملية كسائر المسكرات، وإن كان يحصل منه توهّم النساء وتحققه فإن ذلك مما يحصل من الانتشاء والسلو حاصل من التخدير للجسد، فإنه يحصل عن الإكثار والإدمان على المسكر حتى الخمر خل يخرج إلى الرعشة والفالج ويبيس الدماغ ودوام تغير العقل وغير ذلك من المضار، لكن القات لم يكن فيه إلا ما هو مضره دينية ودنيوية لا طبعة الييس والإبراد، ولا يصحبه شيء من منافع غيره من المسكرات التي أشار إليها الشارع، لأن سائر المسكرات فيها شيء من الحرارة والذين فلا يظهر الضرر فيها إلا مع الإدمان عليها، والقات يحصل على الضرر في الأغلب كالأفيون في مسخ الخلقة وتغيير الحال المعتمد

الخلق والخلق ، وهو يزيد في الضرر على الأفيون من حيث أنه لا نفع
 فيه يعلم قط ، وأن ضرره أكثر مثل كثرة يبس الدماغ والخروج عن
 الطبع وتقليل شهوة الغذاء والبأة ويبس الأمعاء والمعدة وبردها، وقد
 ورد في الحديث تسمية كل مسكر حمرا وإذا صح إطلاق الخمر على
 كل مسكر فقد عرف أن المسكر مامن شأنه أن يمسكر، هذا وجه تحريم
 القات من جهة دخوله في حكم المسكرات السكر الشرعي العربي،
 وإذا سبرت وقسمت الأغراض التي تقصد بالتهالك على شرائه فأنها
 تفوق ما يصرف على شراء المسكرات كالمخمر، مع ما في القات من
 حصول المضار الزائدة فيه على غيره من المسكرات وعدم وجود شيء
 مما يوجد في غيره كالقوة والنضارة وغيرهما الحالات من الخمر ونحوه
 لم تجد وصفا حاملا لأكل القات على ذلك إلا ما يجدونه من السكر
 المحدود في العرف والشرع) (١)

وعند مقارنة قول الإمام شرف الدين في القات مع رسالة ابن
 حجر الهيثمي نلاحظ أن كثيرا من العبارات تماثل تلك المذكورة
 في رسالة ابن حجر الهيثمي عندما بين قول الناشري في القات، وربما إن
 ابن حجر قد نقل هذه العبارات حرفيًا من رسالة الإمام شرف الدين
 ونسبها للناشرى ، لا سيما وأن ابن حجر قد توفي الله بعد الإمام

(١) الرسالة المانعة من استعمال المحرمات الجامعة في علة التحريم بين
 الحشيشة والقات وغيرها من سائر المسكرات تأليف الإمام يحيى شرف الدين
 تحقيق الأستاذ عبد الله الحبشي ص ١١ و ١٢ و ١٥ و ١٦ .

شرف الدين بحوالي عشر سنين، والثابت أن ابن حجر قد أطاع على
ثلاث رسائل عن القات واردة من اليمن اثنين في تحريمه والثالثة في
إباحته، أو ربما أن الأمام شرف الدين قد نقل هذه العبارات من رسالة
الناشرى عن القات. لأن العلامة الناشرى توفي سنة ٩٢٦ هـ في حين
توفي الإمام شرف الدين سنة ٩٦٥ هـ والله أعلم .

٤- شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر الهيثمي المتوفى سنة ٩٧٤

أختلف العلماء في مذهب ابن حجر الهيثمي في القات، فمنهم
من يرى أنه حرم القات، ومنهم من يرى أنه توقف في حكمه، والظاهر
أن الرأي الأخير هو الصحيح، ولكن المحرمين للقات اعتمدوا كثيراً
على ما جاء في رسالة ابن حجر الهيثمي المسماة - تحذير الثقات عن
أكل الكفتة والقات - وفي هذه الرسالة تظهر حيرة ابن حجر بشأن
القات، فهو يقول عن القات (حار الفكر فيه وأحجم العقل عن أن
يجزم فيه بتحليل أو تحريم ، وغلب على الظن أن سبب ذلك الاختلاف
، أن القات يختلف تأثيره وعدم تأثيره باختلاف الطباع فهو يؤثر في
بعض الأشخاص دون بعض، وعلى فرض صدق هذا الظن وأن النبات
يختلف باختلاف الطباع ، فإنه يت要看 إلى عوارضه اللاحقة له في حرم
على من ضرره دون من لم يضره، ويتنظر كذلك إلى ذاته فإن كان مضرًا
لذاته حرم مطلقاً وإلا لم يحرم مطلقاً ثم يتزدد ابن حجر في تحريم القات
فيقول: (والحاصل أين وأن لم يجزم بتحريمه على الإطلاق لما علمت مما
فِرَّتْهُ ووضحته وبَيَّنَهُ وبرهنَتْ عليه بالأدلة العقلية والنقدية، لكنني أرى

أنه لا ينبغي لذى مروءة أو دين أو ورع أو زهد أو تطلع إلى كمال من الكمالات أن يستعمله لأنه من الشبهات لاحتماله الحل والحرمة على السواء، والشبهات يتأكد اجتنابها بقوله ﷺ (من اتقى الشبهات فقد استبرأ لدینه وعرضه) وبقوله ﷺ (لا يبلغ العبد درجة المتquin حتى يدع ما لا ينفع به مخافة ما به باس) رواه ابن ماجة ولقوله ﷺ (دع ما يرribك إلى ما لا يرribك) رواه النسائي والترمذى والحاكم وصححاه، فغاية أمر هذه الشجرة ((القات)) أنها من المشبهات، فيتعين عليك إن كنت من الثقات والمتquin أن تتجنب أكلها وأن تكتف عنه، فإنه لا يتعاطى المشبهات إلا من لم يتحقق بحقيقة التقوى ، فالصواب ترك أكلها دائمًا، ولا حاجة بالإنسان أن يستعين على الطاعة بما قال جماعة من العلماء بحرمة كما نقل عن حمزة الناشري وغيره، كيف ودرء المفاسد أولى من جلب المصالح. ولم تنحصر الإعانة على الطاعة في هذه الشجرة. فيتعين اجتناب هذه الشجرة لأنها تحتمل الحرمة واعلم أنه لم ينعوا أن نلحقها بالخشيشة ونحوها إلا أن العلماء منذ قرون ما حدثت الخشيشة في زمامهم بالغوا في اختبار أحوال آكليهما حتى اتفقت أقواهم على إنها مسكرة أو مخدرة، وكان في تلك الأزمنة العارفون بعلم الطب والنبات فحكموا فيها بما اقتضته القواعد الطبية والتجريبية فلذا ساغ لهم الجزم فيها بالتحريم. أما نحن فلم نحصل على شيء من ذلك في القات لتبادر الأقوال واختلافها في هذه الشجرة، فمستعملوها يختلفون في الإجماع عن حقيقتها، وهذا هو منشأ الخلاف بين الفقهاء فيها، مع

إنه لا خلاف بين الفقهاء حقيقة، لأنه إن ثبت أن فيها تخديراً أو إسكاراً فهي محرمة إجماعاً، وإن ثبت انتفاء ذلك كله عنها وإنه لا ضرر فيها فهي حلال إجماعاً، وإنما الخلاف بينهم في الواقع، فالقائلون بالحل اعتمدوا أقوال المخبرين بأنه ليس فيها ضرراً، والقائلون بالحرمة اعتمدوا أقوال المخبرين بأنها ضرراً، وأنت إذا راعيت القواعد لم يجز لك أن تعتمد أقوال أحد الطرفين وتعرض عن الآخر، إلا إذا ثبت عندك مرجع آخر من نحو وجوه التجربة وشروطها السابقة أو عدد التواتر في أحد الجانبين دون الآخر ولم نظر في ذلك، فلذلك وجب علينا التوقف في حقيقة هذه الشجرة وأن نقول متى ثبت أن فيها وصفاً من أوصاف جوزة الطيب أو الحشيشة المعروفة حرمت وإلا فلا) (١)

٥- الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ مفتى السعودية الأسبق:-
وقد أفتى بتحريم القات في رسالة طبعت ونشرت مرتين
وصدرت الطبعة الثانية منها سنة ١٤٠٤هـ، وقد جاء في فتوى
الشيخ عن القات (ورد علينا سؤال عن حل أكل القات وتحريمه، وهو
الشجر الذي يزرع في أرض اليمن ويؤكل على الصفة المعروفة
عندهم، وما فيه من المنافع والمضار نظراً لما يرى السائل من اضطراب
أقوال الناس فيه، وحيث أن هذه مسألة حادثة الواقعة والحكم عليها

(١) تحذير الثقات عن أكل الكفته والقات ص ٣٦ أنظر كذلك (قمع الشهوة عن تناول التباك والكتفه والقات والفهوة - تأليف علوى السقاف (مخطوط) ص ٩

يتوقف على معرفة خواص هذه الشجرة وما فيها من المنافع والمضار وأيهما يغلب عليها، وحيث أنها لا نعرف حقيقتها لعدم وجودها لدينا فقد تبعنا ما أمكننا العثور عليه من كلام العلماء فيها، فظهر لنا بعد مزيد البحث والتحري وسؤال من يعتقد بقوتهم من الثقات أن المتعين فيها المنع من تعاطي زراعتها وتوريدها واستعمالها، لما اشتملت عليه من المفاسد والمضار في العقول والأديان والأبدان، ولما فيها من إضاعة المال وافتتان الناس بها، ولما اشتملت عليه من الصد عن ذكر الله وعن الصلاة ، فهي شر وسيلة لعدة شرور، والوسائل لها أحکام الغایات، وقد ثبت ضررها وتفتیرها وتخديرها بل وإسکارها ولا التفات لقول من نفي ذلك، فإن المثبت مقدم على النافي، فهاتان قاعدتان من قواعد الشریعة الأصولیة تؤیدان القول بتحريمها قیاساً لها على الحشیشة الخرماء لاجتماعهما في كثير من الصفات وليس بينهما تفريق عند أهل التحقيق، والدليل على ما قلناه من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وكلام العلماء، فقد قال تعالى (ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين) فنصوص الكتاب والسنة كفيلة بتبيان ما يحتاجه الناس في أمور دينهم ودنياهם، ومن حکمة الله ورحمته أن أحل لنا الطيبات وكل ما منفعته خالصة أو راجحة، وحرم علينا الخبائث وكل ما كانت مفسدته خالصة أو راجحة، كذلك ورد في الحديث بسند صحيح عن أم سلمة رضي الله عنها أنها قالت: نهى رسول الله ﷺ عن كل مسكر ومفتر، قال العلماء المفتر يترك الفتور في البدن والحدر

في الأطراف. وهذا القات لو فرضنا أن فيه بعض النفع فان المضار
 والمناسد المتحققة فيه تربو وتريد على ما فيه من النفع أضعافاً متساغفة،
 وهذا جرم بتحريمه جملة من العلماء الذين عرفوا خواصه، واستدل كل
 منهم على تحريمه بما ظهر له، فمن جملة من نهى عنه وحذر منه وأفتي
 بنعه الشيخ أحمد بن حجر الهيثمي وفاسه على الحشيشة وجوزة الطيب
 وبعد استعمال ذلك من كبائر الذنوب كما ذكر في الكبيرة السبعين
 بعد المائة في كتابه الزواجر عن اقتراف الكبائر). ثم أنه صنف فيه
 رسالة مستقلة سماها تحذير الثقات من أكل الكفتة والقات، وقال أنه
 ورد عليه بمكة المشرفة ثلاثة رسائل من علماء صنعاء وزبيدة إثنان
 بتحريمه وواحدة بتحليله (١) وبعد ذلك سرد الشيخ ما قاله الفقيه
 أبو بكر بن إبراهيم المقرئ الخرازي عن القات وكذلك ما قاله العالمة
 حنزة الناشري عن القات، وقد ذكرنا ما قالاه فيما سبق. واستمر
 الشيخ في النقل من رسالة ابن حجر الهيثمي إلى أن قال: أنه ورد في
 رسالة ابن حجر أن بعض مدرسي الحنفية قال: زرت بعض متصرفه
 اليمن بالمسجد الحرام فأعطياني قليلاً من القات وقال لي: تبارك بأكل
 هذا فإنه مبارك، فأكلت منه فوجدت فيه تحذيراً، فذكر ابن حجر لهذا
 المدرس الحنفي قول من ينفي عن القات ذلك. فقال هذا المدرس لا بن
 حجر: عندي معرفة بالطب وبدني معتمد المزاج والطبع فالذي أدركه

(١) فتوى تحريم القات - مطبوعات رئاسة إدارات البحث العلمية والإفتاء
 وندعوة والإرشاد الطبعة الثانية سنة ١٤٠٠ هـ ص ١٢، ١٣ .

بواسطة ذلك لا يدركه غيري وقد أدركت من القات التخدير ودوران
الرأس ولا أعود لأكلة أبداً. كذلك قال بعض الأشراف أن فيه غيبة
عن الحس، وانه استعمله فغاب مدة طويلة عن الوعي، لا يدرى
السماء من الأرض ولا الطول من العرض. وأفقي ابن حجر بتحريمها
لإسكارها كالخشيشة إلى إن قال ابن حجر انتهى جوابي في جوزة
الطيب وهو ظاهر في حرمة القات لأن الناس مختلفون في تأثير الجوزة،
بعض أكلها يثبت أن منها تخديراً، وبعضهم لا يثبت لها ذلك، فإذا
حرمتها الأئمة مع اختلاف أكلها فليحرموا القات، ولا نظر لاختلاف
في تأثيره انتهى كلام ابن حجر رحمه الله وقد استقصى صفات القات
ورصده بصفات المسكر المضر بالعقل والدين والبدن وصرح في بعض
عباراته بالمنع والنهي والتخدير والتحريم، وجبن في عبارات أخرى عن
إطلاق التحرير فاما أن يكون ذلك تويقاً منه وتأديباً لعدم وقوفه على
نص في ذلك أو أنه جرى على القول بالتحريم بعد ذلك، وقال الشيخ
محمد بن سالم البیحانی في كتابه إصلاح المجتمع وهنا أجده مناسبة
وفرصة ساخنة للحديث عن القات والتباك، والابتلاء بهما عندنا كثير،
وهما من المصائب والأمراض الاجتماعية الفتاكـة، وإن لم يكونا من
المسكر فضررهما قريب من ضرر الخمر والميسـر، لما فيهما من ضياع
المال والوقت والجناية على الصحة، وبهما يقع التشاغل عن الصلاة
وكمـ من الواجبات المهمـة إلى أن قال: ومعلوم من أمر القات أنه يؤثـر
على الصحة البدنية ويحطم الأضراس ويهدـي البـاسور ويفسد المـعـدة

ويضعف شهية الأكل ويدر السلس وهو الودي ، وربما أهلك الصلب
وأضعف المني وأظهر الهزال وسبب القبض المزمن ومرض الكلى ،
وأولاد صاحب القات غالبا يخرون صغار الأجسام قصار القامة دمهم
قليل مصابون بعده أمراض خبيثة، وفضلا عن ذلك فإن الذين يتعاملوا
القات يبذلون فيه الأثمان الغالية التي يحتاج لها ، ولو أنهم أنفقوها في
الأغذية وتربية أولادهم أو تصدقوا بها في سبيل الله لكان خيرا لهم ،
وأنهم ليجتمعوا على أكله من منتصف النهار إلى غروب الشمس وربما
استمر الاجتماع إلى منتصف الليل يأكلون الشجر ويفرجون أمراض
الغالبين ويخوضون في كل باطل ويتكلمون فيما لا يعنيهم ويزعم
بعضهم أنه يستعين به على قيام الليل وأنه قوت الصالحين ، ويقولون
جاء به الخضر من جبل قاف للملك ذي القرنين ، ولو اقتصر الناس
على ما لابد منه للحياة لاستراحوا من التكاليف والنفقات الشاقة ، ولما
عرضوا أنفسهم لشيء من هذه الشرور ، وأنا لا أقيس القات والتباك
بالخمر في التحريم وما يترتب عليه من عقاب الآخرة ، ولكن أقول هذا
قريب من هذا ، وكل مضر لصحة الإنسان في بدنـه أو في عقلـه أو مالـه
 فهو حرام ، والبر ما اطمأنـت إلـيه النـفس واطـمـأن إلـيه القـلب ، والإـثم ما
حارـ في النـفس وترـدد في الصـدر وإن أفتـاك المـفـتون انتـهى كـلامـي
البيـحـانـي ، وقد ذـكر صـفات الـقات وحـكم عـليـها بالـضرـر والنـهيـ
والـحرـيمـ ، ولكن قـولـه وأـنـا لا أـقيـس الـقات وـالتـباـكـ بالـخـمـرـ إـلـى آخرـهـ
فالـظـاهـرـ أنـ مرـادـهـ إـنـ غـلـظـ تـحرـيمـ الـقاتـ وـالتـباـكـ لـيـسـ كـغـلـظـ تـحرـيمـ

الحرم وما يجنب عليه من حد في الدنيا وعقاب في الآخرة مع انفاقها في
أصل التحرير.

وقد قال بن تيمية رحمه الله في الاختيارات (وإذا شركت في
المطعم والمشروب هل يسخر أم لا لم يحرم عليك بمجرد الشك ولم يقم
الخد على شاربه، ولا ينبغي إباحته للناس إن كان يجوز أن يكون
مسكرا، لأن إباحة الحرام مثل تحريم الحلال ، فيكشف عن هذا بشهادة
من قبل شهادته، مثل أن يكون طعمه ثم تاب منه أو طعمه غير معتقد
أو معتقد حله لتداؤ ونحوه أو على مذهب أهل الكوفة في تناول يسرى
النبي، فإن شهد به جماعة من تناوله معتقدا تحريمه أو أخبر عددا كثيرا لا
يمكن تواظفهم على الكذب فينفي أن يحکم بوجوب هذا الإخبار أو
ذاك الإشهاد، فالاستفاضة حجة يعتمد بها، كما استفاض بين الفساق
والكافر الموت والنسب والنكاح والطلاق، فيكون أحد الأمرين أما
الحكم بذلك لأن التواتر لا يشترط فيه الإسلام والعدالة وأما الشهادة
بذلك، بناء على أن الاستفاضة يحصل بها ما يحصل بالتواتر، وأما أن
يتحقق بعض العدول بتناوله لوجهين : أحد هما: أنه لا يعلم تحريم ذلك
قبل التأويل فيجوز الإقدام على تناوله وكرامة الأقدام على الشبهة
تعارضها مصلحة بيان الحال . أ. هـ انتهى كلام الشيخ ابن تيمية، وبما
قرره ابن تيمية ، هنا يتبيّن صحة الطريقة التي سلّكناها في تحريم القات
وتشبيها مع الأصول الشرعية والقواعد المعتبرة المرعية، وبما قدمناه
يتضح صحة القول بتحريم القات والنهي عنه ومنعه منعا باتا زراعية

وتوريدا واستعمالا وغير ذلك، وهو ظاهر لكل من تدبر ما ذكرنا
وعرف أصول الشريعة وقواعدها ومن ذلك قاعدة درء المفاسد مقدم
على جلب المصالح والله يقول الحق وهو يهدي السبيل) ١٠ (١)

المطلب الثالث

المناقشة والترجيح لأدلة المبيحين والمحرمين للقات
ونلخص في هذا المطلب أدلة المبيحين للقات ثم نناقشها أولا
وعقب ذلك نلخص أدلة المحرمين للقات ثم نناقشها وفي ضوء ذلك
نبين القول الذي غيل إلى ترجيحه.

أولاً:- خلاصة أدلة المبيحين للقات ومناقشتها:

استدل هؤلاء بأدلة كثيرة خلاصتها أن القات لا يحدث منه
تفتيت ولا تخدير ولا تغيير، وهذا الأمر ثابت بتجربة الثقات من الفقهاء
الإعلام كالشوكياني وابن الأمير وغيرهما، وقد أكدت ذلك نتائج
الاختبارات العملية للقات من قبل المنظمات الدولية والإقليمية، التي
أظهرت إن القات منبه لا مخدر، كذلك استدل المبيحون للقات بأنه
يعث النشاط والهمة في الإنسان للقيام بواجباته الدينية والدنيوية وهذا
الأمر محمود. كذلك يصرف القات متعاطيه عن الإكثار من الشهوات
والملذات الدنيوية الزائلة، كما أن القات من الأشياء المباحة بقوله تعالى
(هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميما) فالقات من المخلوقات التي
أباحها الله خلقه، طالما أنه لم يرد ذكره بين المحرمات فيبقى على
الأصل - عملا بقاعدة (الأصل في الأشياء المخلوقة الإباحة)، كما أن

(١) المرجع السابق ص . ٢٠

القول بتحريم القات منازعة للشارع تبارك وتعالى الذي له وحده أن يحل ويحرم فقد قال تعالى (ولَا تقولوا مَا تصف أَسْتَكُمُ الْكَذِبُ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لَتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبُ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبُ لَا يَفْلُحُونَ) كما أن القات لا يؤدي بمعاطيه إلى الإدمان كالمخدرات، إضافة إلى أن المحرمين للقات هم من الذين لا يعرفون ماهيته أما المبيحون للقات فهم قد تعاطوا القات وجربوه وعرفوه وعلموه، والأحكام المترتبة على علم الحاكم أقوى من تلك المترتبة على رواية الغير.

ثم أن في القات فوائد اجتماعية واقتصادية، فهو يساهم في اجتماع الجماعات وتعارف الأفراد وإشاعة الألفة والأنس بين الجماعات والأفراد، فضلا عن أن القات يسهّل في إعادة توزيع الدخول في اليمن، وتحقيق تنمية متوازنة بين الأرياف والمدن، إلا إن المبيحين للقات يقررون أن للقات أضرارا كثيرة كالإسراف في إنفاق الأموال وإهدار الرقى فيما لا يعود بالنفع كما جاء في حديث العلامة الصديقي والعلامة عبد الرحمن الإرياني.

وتناقش أدلة المبيحين للقات على الوجه الآتي:-

الاستدلال بتجربة الثقات للقات وتأكدهم من أنه لا يحصل منه تغيير ولا تحذير مردود عليه بأن غير هؤلاء وهم أيضا من الثقات قد جربوا القات وخبروه وتأكد لهم حصول ذلك منه كما جاء في أقوال العلامة حمزة الناشري والإمام يحيى شرف الدين والعلامة إبراهيم

الكريكي ، والقاعدة (أن المثبت مقدم على النافي) أما الاستدلال بأن
القات يبعث في الإنسان اهتمامه والنشاط فيرد عليه بان ذلك لا يكون
من القات فقط ، بل يحصل من غيره من المنبهات كالشاي والقهوة،
إضافة إلى أنه يجب على المسلم أن يؤودي واجباته في كل الأحوال، وقد
كان السلف وهم خير القرون الذين رضي الله عنهم وفتحت لهم
الأرض يؤدون واجباتهم على أكمل وجه بدون حاجة للمنبهات
كالشاي والقهوة والقات، فضلاً عن أن قاعدة (درء المفاسد أولى من
جلب المصالح) صريحة في عدم جواز التوصل بالفسدة إلى المصلحة .

أما الاستدلال بقوله تعالى (هو الذي خلق لكم ما في الأرض
جنيعا) وبقاعدة (الأصل في الأشياء الإباحة) فلا ينفع الاستدلال بما،
لأن الآية الكريمة والقاعدة الشرعية لا تنطبقا على القات، فمجال
إعمال الآية والقاعدة هي الأشياء التي لا يحدث منها الضرر أما القات
فإن الضرر الخاص والعام حاصل منه حتى عند من يبيحه، وقد قال
العلامة أبو بكر المقرئ أن العلماء أجمعوا على أن (المضرات من أشهر
الحرمات) وقد قال العلامة علي بن يحيى الإرياني المتوفى سنة ١٣٥٨هـ:

فلو قلتم: الأصل الإباحة عندنا
لقلنا: نعم لكنما الشرع قد أتى
وكم في تعاطي القات ذا من
فكك من غني مذ غدا مولعا به
كذلك كم ألهى إمرءا عن صلاته
كذلك بين أضرار القات العلامة علي بن عبد الله الإرياني المترافق
ولم يأت عن خير الأنام به الحظر
بتحرير ما فيه لأكله الضر
مفاسد مبينة عظمى يضيق بها الحصر
لقد مسه من بعد إيساره عسر
فلولاه لم ترك بأرضكم العصر

سنة ١٣٢٣ هـ بقوله:

تولعتم بالقات والقات قاتل
وكم قد رأينا من رجال تولعوا
إضاعة مال ثم فقر وفالة
وما هو إلا الضر من غير شبهة
وفي حذف حرف اللام منه دلائل
فقد ثكلتهم بعد ذاك الشوك
وي sis يضر الجسم فالجسم ناحل
ويقطع بالإكثار منه التنازل
أما الاستدلال بأن تحريم القات فيه منازعة للشارع تبارك
وتعالى في التحليل والتحريم - فيعرض عليه بأن المحرمين للقات لا
يتبعون الهوى في التحريم وإنما يسترشدون بالأيات الكريمة والقواعد
المعتبرات فالتشريع لله تعالى.

كذلك الاستدلال بأن المحرمين للقات لا يعرفون ماهيتها، فييد
عليه بأن ذلك إن صح على بعض المحرمين فإنه لا يصح على البعض
الآخر، فالعلامة حمزة الناشري عالم يعني ثقة عرف القات وجربه
وكذلك العالمة أبو بكر المقرئ وغيرهم.

كما أن الاستدلال بأن في القات فوائد اجتماعية واقتصادية
يعترض عليه بأن أضرار القات تفوق بكثير الفوائد الحاصلة منه وقد
أشار المبيحون للقات إلى بعض هذه الأضرار، كما أن الفوائد الحاصلة
من القات يمكن تحصيلها من غيره.

ثانياً:- خلاصة أدلة المحرمين للقات ومناقشتها:

استدل المحرمون للقات بأدلة كثيرة خلاصتها: أن القات من
المشتبهات لاحتماله الخل والحرمة على السواء، والشبهات ينبغي
اجتنابها عملاً بقوله ﷺ (من أتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه)

كذلك يحصل من القات حرارة في الجسد ثم تنكسر هذه الحرارة وهذا هو عين الإفتار الذي بينه الفقهاء والحدثون عند شرحهم لحديث: (نهى النبي ﷺ عن كل مسكر ومفتر)، كما أن القات يشبه الأفيون في مسخ الخلقة وتغير الحال المعطلة في الخلق والخلق، بل أن أضرار القات أكثر من أضرار الأفيون، ففي القات ييس الدماغ والخروج عن الطبع وتقليل شهوة الغذاء والجماع وييس الأمعاء والمعدة وحدوث الباسور، كما إن جميع الخصال المذمومة في الحشيشة موجودة في القات، فالقات يشارك كل المسكرات في حقيقة الإسکار وسببه، فضلاً عن أن متعاطي القات تعرية الهموم والغموم وسوء الأخلاق ولا يستطيع النوم ويخرج منه بعد البول شيء كالودي ولا ينقطع إلا بعد حين، كما أن المتعاطي للقات يضيع المال والوقت ويتشاغل عن الصلاة، وعندما يجتمع الناس لتعاطي القات يخوضون في الباطل ، فإن كان للقات منافع فأضراره تفوق منافعه. وتناقش أدلة المخرمين للقات على الوجه الآتي:-

الاستدلال بقياس القات على الأفيون والخشيش وغيرها من المخدرات فاسد لاختلاف القات عن هذه المخدرات، فهذه المخدرات تغير الإدراك وتغطي العقل وتجعل متعاطيها كالجنون مسلوب العقل فاقد الحس والإدراك، في حين أن القات منبه يؤدي إلى زيادة الفهم واستجماع الفكر، فالقات نقىض المخدرات أو عكسها، ولو قلنا بقياس العكس لقلنا بوجوب القات، كما أن الداعوى بأن القات مسكر ومفتر دعوى يكذبها الواقع فلا تقبل.

أما الاستدلال بالأضرار التي تحصل من القات فيتعرض عليه
بأن الأشياء كلها يحالطها الضرر فقد قال الفقهاء ليس هناك نفع محض
ولا ضرر محض - كما أن هذه الأضرار ليست مطردة فقد تحصل
لبعض الأشخاص ولا تحصل لغيرهم، فيحرم القات على من يتضرر منه
فقط في حين لا يحرم على غيره.

أما الاستدلال بأن متعاطي القات يضيع الوقت ويتشغل عن
الصلاوة ويخوض مع غيره في الباطل فيعرض عليه بأنه لا تلازم بين
القات وإضاعة الوقت والتشاغل عن الصلاة والخوض في الباطل،
فأغلب من يتعاطى القات لا يضيع الوقت فهو يستغل وقت تعاطى
القات في إنجاز الأعمال وتحصيل العلم وذكر الله ، وقد يؤدي الصلاة
في وقتها بل أن القات قد ظهر لأول مرة بين الفقهاء والصوفية
واستعملوه بغرض الإعانة على الطاعة مطلقا وأهم الطاعات الصلاة.

ثالثاً:- الترجيح:
عند التأمل في أدلة المبيحن والخرميين للقات ومناقشتها ، نجد
أن المبيحن والخرميين للقات قد اختلفوا بشأن تحدير القات وإسکاره
وتغیره ، ومن خلال استعراض أدلة الفريقين بهذا الشأن ومن واقع
نتائج الاختبارات والفحوصات المعملية للقات التي قامت بها جهات
كثيرة محلية وعربية ودولية المشار إليها في المطلبين الثاني والثالث من
المبحث الأول، ومن خلال التجارب المتراكمة أو المتكررة لمن يتعاطى
القات منذ أن ظهر وحتى اليوم يتأكد لنا أن القات منبه لا مخدر ولا

أما الاستدلال بالأضرار التي تحصل من القات فيتعرض عليه بأن الأشياء كلها يخالطها الضرر فقد قال الفقهاء ليس هناك نفع محضر ولا ضرر محضر - كما أن هذه الأضرار ليست مطردة فقد تحصل لبعض الأشخاص ولا تحصل لغيرهم، فيحرم القات على من يتضرر منه فقط في حين لا يحرم على غيره.

أما الاستدلال بأن متعاطي القات يضيع الوقت ويتشغل عن الصلاة ويخرس مع غيره في الباطل فيعرض عليه بأنه لا تلازم بين القات وإضاعة الوقت والتشاغل عن الصلاة والخوض في الباطل، فغالب من يتعاطى القات لا يضيع الوقت فهو يستغل وقت تعاطى القات في إنجاز الأعمال وتحصيل العلم وذكر الله ، وقد يؤدي الصلاة في وقتها بل أن القات قد ظهر لأول مرة بين الفقهاء والصوفية واستعملوه بغرض الإعانة على الطاعة مطلقا وأهم الطاعات الصلاة.

ثالثاً- الترجيح:

عند التأمل في أدلة المبيحين والمحرمين للقات ومناقشتها ، نجد أن المبيحين والمحرمين للقات قد اختلفوا بشأن تحذير القات وإسكاته وتفتيه ، ومن خلال استعراض أدلة الفريقين بهذا الشأن ومن واقع نتائج الاختبارات والفحوصات المعملية للقات التي قامت بها جهات كثيرة محلية وعربية ودولية المشار إليها في المطلبين الثاني والثالث من البحث الأول، ومن خلال التجارب المتراكمة أو المتكررة لمن يتعاطى القات منذ أن ظهر وحتى اليوم يتتأكد لنا أن القات منه لا مخدر ولا

مسكر ولا مفتر.

أما الأضرار التي تحصل من القات فقد أتفق الخرمون والمبيحون للقات على حصول بعض الأضرار من القات إلا أهم اختلقوا من حيث اطراط هذه الأضرار أو عدم اطراطها، ومن حيث نطاق هذه الأضرار، والثابت أن هناك أضرار يحدثها القات منها ما تصيب المتعاطي فقط ومنها ما تصيب المجتمع كله، كما أن هذه الأضرار متنوعة ومتعددة صحية واقتصادية واجتماعية وسياسية....

إلا ، وأخطر هذه الأضرار هو معالجة القات بالمبيدات المسيبة للسرطان والسار إليها في المطلب الثاني من البحث الأول، وبشأن هذه المبيدات فهناك من يقول بأن هذه المبيدات لا تعالج بها القات فقط وإنما تعالج بها الفواكه والخضير، بل إن استعمال هذه المبيدات في الفواكه والخضير أخطر من استعمالها في القات، فمواعيد قطف الفواكه والخضير أقرب منها في القات، وقد يقال إن تناول الفواكه والخضير ضروري للإنسان لكونها غذاء وإن لم تكن ضرورية فهي حاجة وال الحاجة تزيل مبررة الضرورة عند الفقهاء، أما القات فليس كذلك.

ولكل ما تقدم فنحن نغيل إلى ترجيح القول بأن القات ليس من المخدرات ولكنه يحدث أضرارا بالغة بمعتاطيه وبما يحيط به عامة، ولذلك فال الأولى ترك القات، والله در العالمة الصديقي مع أنه من المبيحين للقات فقد قال (لا ينبغي للعاقل أن يستغرق أوقاته في استعمال القات، ويذهب بنفيس عمره في هوه وأهواه في حول بيته

وَبَيْنَ ذِكْرِ مُولَّا بِجُوارِهِ وَلِسَانِهِ، كَمَا هُوَ دَأْبٌ مُسْتَعْمَلٌ الْقَاتِ مِنَ
الْعَامَةِ غَالِبًا، بَلِ الْمُؤْمِنُ التَّقِيُّ يَحْرُصُ عَلَى إِنْفَاقِ أَوْقَاتِهِ وَأَمْوَالِهِ فِيمَا
يَقْرِبُهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَيُزِيدُ مِنْ تَقْوَاهُ، وَيَأْخُذُ مِنَ الْمَبَاحَاتِ قَدْرًا يَعِينُهُ عَلَى
دِينِهِ وَدُنْيَاهُ عَمَلاً بِقَاعِدَتِ الْلَّوْسَائِلِ حَكْمَ الْمَقَاصِدِ وَالْأَعْمَالِ بِالنِّيَّاتِ،
فَإِلْفَرَاطٌ فِي الْإِشْتِغَالِ بِالْمَبَاحَاتِ فَاعْلَمُهُ مَذْمُومٌ، كَمَا أَنَّ الْمُفْرَطَ فِي تَرْكِ
مَا أَحْلَهُ اللَّهُ مَلُومٌ). (١)

المطلب الرابع

حَكْمُ صَلَاةِ مَنْ يَخْتَرِنُ الْقَاتِ بِفَمِهِ أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ
ذَكَرْنَا فِيمَا سَبَقَ أَنَّ الْمُحْرَمَيْنِ لِلْقَاتِ قدْ اسْتَدَلُوا عَلَى مَا ذَهَبُوا
إِلَيْهِ بِأَدْلَةٍ كَثِيرَةٍ مِنْهَا أَنَّ الْقَاتِ يَشْغُلُ الْمُتَعَاطِيَ لَهُ عَنِ الصَّلَاةِ، لِأَنَّ
وقْتَ تَعَاطِيِ الْقَاتِ يَمْتَدُ مِنْ وَقْتٍ مَا قَبْلَ صَلَاةِ الْعَصْرِ وَحَتَّى مَا بَعْدَ
صَلَاةِ الْعِشَاءِ عَنْهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ ، فَمَنْ هُؤُلَاءِ مِنْ يَنْشَغِلُ عَنْ هَذِهِ
الصَّلَاوَاتِ كُلِّيَّةً فَلَا يَصْلِيْهَا بِالْمَرْأَةِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْمِعُ صَلَاتِ الظَّهَرِ الْعَصْرِ
فِي وَقْتِ الظَّهَرِ وَصَلَاتِ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فِي وَقْتِ الْعِشَاءِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ
يَقْوِمُ بِأَدَاءِ هَذِهِ الصَّلَاوَاتِ وَهُوَ يَخْتَرِنُ الْقَاتِ بِفَمِهِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ عُلَمَاءُ
الْيَمَنِ فِي حَكْمِ صَلَاةِ الْمُصْلِيِّ وَبِفَمِهِ الْقَاتِ اخْتِلَافًا وَاسْعَا أَشَدَّتِهِ فِي
عَصْرِ شِيخِ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ الشُّوكَانِيِّ، وَتَوَاصَلَ هَذَا الْخِلَافُ إِلَى
الْيَوْمِ، فَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ بِجُوازِ الصَّلَاةِ لِمَنْ يَخْتَرِنُ بِفَمِهِ الْقَاتِ، وَمِنْهُمْ
مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا لَا تَجُوزُ ، عَلَى أَنْ أَغْلَبَ الْعُلَمَاءِ قَدْ وَقَفُوا فِي هَذِهِ

(١) تَبْيَهُ ذُوِّيِّ الْإِفْهَامِ ص ١٣٧.

المسألة فلم يقولوا بالجواز أو عدمه، وسنبين مذاهب العلماء في هذه المسألة في أربعة أفرع - الأول: نبين فيه مذهب القائلين بالجواز، أما الفرع الثاني: فنبين فيه مذهب القائلين بعدم الجواز، وفي الفرع الثالث: نبين فيه الواقفين في هذه المسألة، أما الفرع الرابع فتناقش فيه أدلة هذه المذاهب ثم نرجح ما نراه جديراً بالترجح .

الفرع الأول: الذاهبون إلى جواز صلاة من يختزن القات بفمه:-
ذهب إلى جواز صلاة من يختزن القات بفمه بعض العلماء، منهم من المتقدمين شيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني المتوفى سنة ١٤٢٥هـ فقد ذكر العلامة العمراني في تاريخه أن شيخ الإسلام الشوكاني كان يصلّي والقات بفمه، ولم نقف على الأدلة التي أعتمدها الشوكاني في ذلك .

كذلك ذهب بعض العلماء المتأخرین إلى جواز ذلك ومن هؤلاء العلامة عبد الرحمن بن يحيى الإرياني المتوفى سنة ١٤١٩هـ الذي قال (إن وجود القات في فم المصلي لا يفسد الصلاة وإن ابتلع شيئاً منه، وأن اللقمة في فيه لا تفسد صلاته، وأنه ليس كل ما يفطر به الصائم تفسد به الصلاة مالم يمنع شيء من ذلك عن الإتيان بالواجب من التلاوة بحقوقها - فالصلاحة لا تبطل باختزان القات بفم المصلي وهذا هو الأصل الذي يلزم بقاوئنا عليه حتى ينقلنا عنه دليل صحيح من الكتاب والسنة) (١)

(١) رسالة للفاضي / عبد الرحمن بن يحيى الإرياني عن حكم صلاة من يختزن

الفرع الثاني:- الذاهبون إلى عدم جواز صلاة من يختزن القات بفمه:
ذهب إلى عدم جواز صلاة من يختزن القات بفمه بعض
العلماء منهم العلامة إسماعيل بن مهدي الغربياني، وقد تناقش مع
العلامة عبد الرحمن الإرياني بشأن هذه المسألة شفاهة وكتابة، واستدل
العلامة إسماعيل الغربياني على ما ذهب إليه بأدلة كثيرة خلاصتها: أن
القات من المأكولات فأقل قليل منه يبطل الصلاة لأن الأكل من
مبطلات الصلاة، ولم يثبت عن النبي ﷺ ولا عن الصحابة ولا التابعين
رضوان الله عليهم أنهم أجازوا الأكل في الصلاة سواء كان المأكول
كثيراً أو قليلاً، فالإجماع قائم على أن الأكل في الصلاة يبطلها، كما
أن أكل القات أثناء الصلاة من قبيل الفعل الكثير والأفعال الكثيرة من
مبطلات الصلاة، لأنها تفقد الخشوع فقد مر النبي ﷺ بمصل يعبث
بلحيته فقال: (أما هذا فلو خشع قلبه لخشعت جوارحه)، وهي النبي
ﷺ عن مسح موضع سجوده من التراب أو نفخه وهو عمل قليل مما
بالك باختزان المصلى للقات بفمه.

الفرع الثالث: الواقفون في حكم صلاة من يختزن القات بفمه:
سبق القول بان الذين وقفوا في حكم صلاة من يختزن القات
بفمه هم اغلب العلماء، فقد أضربوا عن بيان رأيهم في هذه المسألة
حتى عندما يستفتون بشأنها، وقد لمست هذا وعايشته مع كثير من

القات بفمه منشورة في كتاب القات في الأدب اليمني للأستاذ أحمد المعلمي
ص ٦٧ .

العلماء المعاصرين، ولا نجد تفسيراً موقوفاً هؤلاء العلماء إلا أن الشوكاني قد صلّى والقات بفمه، فمن جاء بعده من العلماء تكيب من القول أو الفتوى بخلاف فعل الشوكاني ، والشوكاني عالم مجتهد يجله جميع العلماء ، كما أن في اختزان القات بضم المصلي إخلال بكمال الصلاة عند جميع العلماء، فلو صرّح العلماء الواقفون بجواز الصلاة في هذه الحالة أو أفتوا بذلك لكان تشجيعاً للعامة على الإخلال بكمال الصلاة، ولذلك أضرب هؤلاء عن بيان رأيهم في هذه المسألة على الملا، وإن أبدوه أحياناً في نطاق ضيق .

الفرع الرابع:- مناقشة أدلة العلماء في حكم صلاة من يختزن القات بفمه:

وستكون المناقشة على النحو التالي:-

أولاً:- مناقشة أدلة من ذهب إلى الجواز .

ثانياً:- مناقشة أدلة من ذهب إلى عدم الجواز .

ثالثاً:- مناقشة الواقفين في هذه المسألة.

رابعاً:- الترجيح .

أولاً: مناقشة أدلة من ذهب إلى جواز صلاة من يختزن القات بفمه: خلاصة أدلة هؤلاء أنه لم يرد دليل من الكتاب أو السنة على أن اللقمة في الفم تفسد الصلاة أو أن الصلاة تبطل بما يطبل به الصيام - ويناقش هذا بالقول: وردت أدلة من السنة النبوية يؤخذ منها حكم هذه المسألة ، فقد ورد أن النبي ﷺ من عصل يعث بلحيته أثناء صلاته ، فقال النبي ﷺ (أما هذا فلو خشع قلبه لخشعت جوارحه)

ووجود القات في فم المصلى في الصلاة ينافي الخشوع، كذلك ورد أن النبي ﷺ نهى المصلى عن مسح موضع سجوده ورأسه من التراب أو نفخه وهو عمل قليل أكثر من مكث القات في فم المصلى طوال الصلاة.

ويحاب على الاستدلال بحديث (أما هذا فلو خشع قلبه لخشعت جوارحه) بان الخشوع في الصلاة وإن كان من كمال الصلاة إلا أنه ليس ركناً أو فرضاً يوجب فقدانه بطلان الصلاة و إلا لأمر النبي ﷺ ذلك العايب بلحيته بإعادة الصلاة والثابت أنه لم يأمر بذلك، وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز عليه ﷺ فعلم من ذلك أن هذا الفعل المنافي للخشوع غير مبطل للصلاه.

ويحاب على الاستدلال بحديث النهي عن مسح التراب من الجبين أو موضع السجود أو نفخه بأنه يحتمل أن علة النهي ما في المسح والنفخ من إيهام ترفع الماسحة وصونه تخل السجود من وجهاً عن التراب، ما في النفخ من إيهام بالتبريم والتائف، وهذا يتنافى مع ما يجب أن يكون عليه العبد من الخضوع والتذلل، ولذلك لا يصح الاستدلال بهذا الحديث في إبطال صلاة من يختزن القات بفمه، على أن الذاهبون على جواز هذه الصلاة يقولون بأن الأولى أن يصلى المصلى وهو لا يختزن القات بفمه.

ثانياً:- مناقشة أدلة من ذهب إلى عدم جواز صلاة من يختزن القات بفمه حال الصلاة:

أستدل الذاهبون إلى عدم جواز صلاة من يصلى وهو يختزن

القات بفمه بأدلة خلاصتها: أن القات من المأكولات وأكل المصلي للقات في الصلاة يبطلها كما أن أكل القات في الصلاة ينافي الخشوع كما جاء في حديثي العايش بلحيته والنهي عن مسح موضع السجود، وتناقش هذه الأدلة على الوجه الآتي:

سبق مناقشة حديثي العايش بلحيته والنهي عن مسح موضع السجود ولن نعيد مناقشتهما في هذا الموضع خشية الإطالة ونخيلكم في ذلك إلى ما تقدم. ولم يبق إلا مناقشة الاستدلال بأن القات من المأكولات وأن الأكل في الصلاة يبطلها سواء كان قليلاً أو كثيراً وسواء كان الشيء المأكول من القات أو من غيره، ويناقش هذا الاستدلال بأن العلماء لم يجمعوا على ذلك فقد اختلفوا ويكفي أن نشير إلى أن أبا حنيفة قال: الأكل يبطل الصلاة إذا تناوله المصلي بيده إلا إذا كان في فمه فأبتلعه، في حين أن بعض الحنفية يحizرون أن يتبع المصلي ما دون الحمصة بشرط لا يمضغه فإن مضغه ثلاث مرات متواتلة فسدت الصلاة، وعند الزيدية لا تبطل الصلاة إذا كان الأكل فيها يسيراً نحو أن يكون بين أسنان المصلي شيء فيبتلعه من غير إعادة المضغ^(١)، والمالكية يفرقون بين الأكل الكثير واليسير فابطلوا الصلاة بالأول دون الثاني^(٢)، ويرى بعض الفقهاء إن ابتلاع المصلي

(١) شرح الإزهار ١/٢٦٣ و ٢٦٥.

(٢) العبادات الإسلامية مقارنة على المذاهب الأربع د. بدران أبو العينين ص ٩٤.

لأكل المتحليل الذي يصير كالماء في الفم لا يبطل الصلاة ، فلم يذهب
إلى أن ما يبطل الصيام من أكل يبطل الصلاة إلا جمهور الشافعية
وبعض الحنابلة ، وفضلا عن اختلاف الفقهاء في هذه المسألة، فالمصلني
لا يتبع القات إلى جوفه وإنما يخترنه بفمه *

ثالثاً:- مناقشة الواقفين في حكم صلاة المصلني وبفمه القات:
لأن هؤلاء واقفون فليست لديهم أدلة كي نناقشها، وفي هذا
الموضع نناقش هذا الموقف ذاته من حيث أسبابه وجدوه، وفي هذا
الاتجاه يظهر أن الواقفين في حكم صلاة المصلني وبفمه القات يذهبون
في مجالسهم الخاصة ومع من يشقول بهم إلى أنه لا ينبغي أن يخترن
المصلني بفمه القات حال الصلاة، فضلا عن أن هؤلاء يحرصون على
عدم اختزان القات بأفواههم عند الصلاة إلا أنهم يحجرون عن الإفتاء
ببطلان صلاة من يصلني وبفمه القات تقريباً من موقف الشوكاني
وخشية من العوام الذين تتضاعف أعداد من يصلني منهم وبفمه قات ،
وترتب على موقف الواقفين في هذه المسألة أن فسر هذا الموقف على
أنه إباحة للصلاة وبضم المصلني قات، فترتبط على ذلك أن تزايدت
نسبة المصلين وبأفواههم القات، وما زالت هذه النسبة في ازدياد
مستمر، وللتدليل على ذلك يكفي الإشارة إلى أنه قبل أقل من خمس
عشرة سنة كان يندر أن تجد من يصل وبفمه قات ، أما في الوقت
الحالي فقد أصبح هذا المنظر مألوفاً.

رابعاً:- الترجيح:

عند التأمل في أقوال العلماء في صلاة المصلني وبفمه قات-

نجد أن النقاش بين العلماء يتلخص في جواز قياس القات على الأعمال الكثيرة التي تبطل الصلاة ومن هذه الأعمال الأكل في الصلاة، وقد فصل العلماء في وصف الأكل الذي يبطل الصلاة وكيفيته وخلاصة ذلك إن جهور الشافعية وبعض الحنابلة يذهبون إلى أن ما يبطل الصيام من الأكل يبطل الصلاة في حين أن الصلاة لا تبطل بالأكل عند غيرهم إلا إذا كان الداخل إلى الجوف من الأكل أكبر من الحمصة أو أن يمضغ المصلي الأكل في الصلاة بصرف النظر عن كمية الأكل ، أو أن يدخل المصلي الأكل إلى فمه في الصلاة بصرف النظر عن كمية الأكل أو أن يحول وجود القات بفم المصلي دون تلاوة القرآن في الصلاة وإخراج الحروف من مخارجها الصحيحة ، وقياسا على الأكل فبان وجود القات بفم المصلي في الصلاة يبطلها إذا تسرّب منه شيء إلى جوف المصلي بصرف النظر عن قدره أو صفتـه على رأي جهور الشافعية وبعض الحنابلة ، أما على رأي غير هؤلاء فإن القات لا يبطل الصلاة إلا في الحالات الآتية :

- ١- أن يدخل المصلي القات كثيرا أو قليلا إلى فمه بعد تكبيرة الإحرام وسواء مضغ القات أم لم يمضغه ، دخل إلى جوفه أم لم يدخل ، حال من تلاوة القرآن أم لم يحل .
- ٢- أن يمضغ المصلي القات في الصلاة سواء كانت هذه الكمية كبيرة أم قليلة ، وسواء دخل إلى جوفه شيء منه أم لم يدخل ، حال من تلاوة القرآن في الصلاة أم لم يحل .

- ٣- إذا دخل إلى جوف المصلى مقدار أكبر من الحمصة .
- ٤- إذا حال القات الموجود في فم المصلى دون تلاوته للقرآن في الصلاة وإخراج الحروف من مخارجها الصحيحة .

وعلى هذا الأساس فوجود القات في فم المصلى أثناء الصلاة لا يبطلها عند بعض العلماء ، بشرط أن يكون احتزان القات في الفم قد تم قبل الدخول في الصلاة وأن لا يضفي المصلى القات في الصلاة ، وأن لا يدخل إلى جوفه شيء منه إلا إذا كان هذا الداخل بحجم الحمصة أو أقل من ذلك ، وأن لا يحول وجود القات في فم المصلى من تلاوة القرآن وقراءة أذكار الصلاة ، وحتى مع وجود هذه الضوابط أو تحقق هذه الشروط فإن هؤلاء العلماء صرحوا بأن الأولى والأكمل والأفضل أن لا يختزن المصلى القات في فمه في الصلاة ، لا سيما والمصلى يقف بين يدي الخالق تبارك وتعالى ، والواحد منا يستحي عندما يقابل مخلوقاً ذا علم أو جاه أو سلطان والقات في فمه ، فالخالق تبارك وتعالى أحق بأن نستحي منه ، وقد روى أحمد وأبي داود أن النبي ﷺ قال (أن الله عز وجل مقبل على العبد إذا كان في صلاته مالم يلتفت) وحقيقة لمن علم أن الله تعالى مقبل عليه وأنه قبل وجهه أن يخشى ولا يلهمo فكيف تكون نظرة الله إلى هذا المصلى الذي يكتظ فمه بالقات وهو على هذه الحالة، نسأل الله العفو والعافية، كما أنه قد روى أن النبي ﷺ أنه قال (لو لا المشقة لأمرتكم بالسواك عند كل صلاة) والحكمة في هذا الحديث ظاهرة وهي تنظيف الفم من كل ما

يعلق به فما بالك بالفم المكتظ بالقات.

خاتمة البحث:-

ونبين فيها (أولاً) نتائج البحث و(ثانياً) توصيات الباحث.

أولاً:- نتائج البحث:

من خلال البحث في هذا الموضوع توصلنا إلى نتائج كثيرة

أثبتناها في مواضعها من البحث، ونلخص أهمها على النحو الآتي:-

١- موقف الفقهاء من القات أثار بالغة في ظاهرة القات في المجتمع

اليماني، من أهمها التأثير في اتجاه المجتمع من حيث الإقبال على القات أو
الإحجام عنه.

٢- يزرع القات في اليمن وأثيوبيا وجنوب أفريقيا وأوغندا وكينيا

وفلسطين وتزانيا وملاوي وزائير، ولكنه لا يعد مشكلة أو ظاهرة إلا
في اليمن.

٣- يحتوي القات على مركبات كيميائية منبهة أهمها الكاتين

والكافيين ولا يحتوي على مواد مخدرة كتلك التي تحتويها المخدرات،

بحسب نتائج الاختبارات المعملية للقات وبحسب إفادات المتعاطين
للقات من العلماء ومن العامة.

٤- يحتوي القات على أحماض شبه قلوية تتسبب في حدوث أمراض في

الجهاز الهضمي، كما يحتوي على مركبات توقف نمو بعض الخلايا في

الجسم وتؤدي إلى العقم، و تعالج أشجار القات بمبيدات محظمة دولياً
تسبب مرض السرطان.

٥- يلحق القات أضراراً فادحة بالمجتمع اليماني حيث يستتر من المياه

الجوفية نسبة ٥٥% من إجمالي الاستهلاك وتقدر الساعات التي تضيع من جراء تعاطي القات ١٤٦٢٢ ألف ساعة عمل يومياً، وبلغ إنفاق المجتمع اليمني على القات خلال عام ١٩٩٥ م مبلغ ٤١٢٥٢ واحد وأربعون مليار ومائتان و مليونان ريال يمني.

٦- اختلفت المصادر التاريخية في تحديد تاريخ ظهور القات باليمن وأرجح الآراء انه ظهر في القرن السابع الهجري ومنذ ذلك التاريخ والحكومات المتعاقبة تحاول منعه أو على الأقل الحد منه.

٧- اختلف الفقهاء في حكم تناول القات ما بين ذاهب إلى الإباحة وذاهب إلى التحريم وواقف في حكمه، ولكل وجهة هو موليها.

٨- استدل الذاهبون إلى تحريم القات بأنه يحدث في متعاطيه التغيير والتخدیر، كما أن القات يحدث أضراراً كثيرة بالمجتمع بصفة عامة .

٩- استدل الذاهبون إلى إباحة القات بأنه من الأشياء المباحة بقوله تعالى (هو الذي خلق لكم ما في الأرض جهينا) فالاصل في الأشياء الإباحة، مالم يرد دليل على التحريم ولم يرد دليل على تحريم القات، كما أن للقات فوائد اجتماعية واقتصادية وصحية، وفضلاً عن أن القات ليس من المخدرات كي يقاس عليها فهو مجرد منبه كالشاي والقهوة.

١٠- يتربى على خلاف الفقهاء في حكم القات الاختلاف في مسائل أخرى كحكم صلاة من يختزن القات بفمه حال الصلاة وحكم بيع القات وزراعته.

ثانياً: التوصيات:

من خلال الدراسة والبحث في هذا الموضوع فإن الباحث

يوصي بالآتي:

١- إنشاء وحدة تحليل مخبري مختصة بالقات - وإعادة تحليل القات
فيها وتطوير البحث في هذا الحقل، لأن التحاليل السابقة التي أجريت
على القات تمت في زمن لم تكن التكنولوجيا قد وصلت إلى ما وصلت
إليه في الوقت الحالي - فضلاً عن تضارب بعض نتائج التحاليل
والاختبارات السابقة.

٢- إنشاء مركز معلومات وبحوث القات يقوم بتوثيق كل ما ينتج
وينشر عن القات ويقدم المعلومات الدقيقة للباحثين ووسائل الأعلام.

٣- توعية المجتمع بأضرار القات المختلفة لا سيما الصحية عبر وسائل
الأعلام المختلفة والمساجد وإقامة الندوات والحلقات العلمية لهذا
الغرض وتسلیط الأضواء عليها، على أن تستند هذه التوعية إلى
بيانات ومعلومات يثق بها الجمهور.

٤- حث العلماء والفقهاء على بيان الحكم الشرعي في أضرار القات
المتعددة في ضوء المعلومات والنتائج الحديثة ونشر ذلك عبر وسائل
الأعلام المختلفة.

٥- دعم البحث العلمي في مجال القات وتوفير الإمكانيات الالزامية
للباحثين في هذا المجال.

قائمة بأهم مصادر الدراسة

أولاً: الكتب:-

- ١- شرح الأزهار المتن للإمام المرتضى والشرح لابن مفتاح.
- ٢- العبادات الإسلامية مقارنة على المذاهب الأربع د. بدران أبو العينين.
- ٣- القات - للأستاذ قاسم غالب أحمد.
- ٤- النباتات الطبية والعطرية في اليمن للأستاذين عبد الرحمن الدبعي وعبد الولي الخلidi مركز عبادي للنشر ١٩٩٦م.
ثانياً: رسائل الفقهاء في القات:
 - ١- الرسالة المانعة من استعمال المحرمات الجامعية في علة التحرير بين الحشيشة والقات وغيرها من سائر المسكرات للإمام يحيى شرف الدين ابن شمس الدين المتوفى سنة ٩٦٥ هـ - نشرت بتحقيق الأستاذ عبد الله الحبشي في كتاب ثلاث رسائل في القات.
 - ٢- تحذير الثقات عن أكل الكففة والقات - تأليف العالمة شهاب الدين احمد محمد بن حجر الهيثمي المتوفى سنة ٩٧٣ هـ - نشرت بتحقيق عبد الله الحبشي في كتاب ثلاث رسائل في القات.
 - ٣- المستخرجات البينات على تحليل الأشياء المستعملات من القهوة والطباقي والقات تأليف العالمة يحيى بن الحسين بن القاسم بن محمد المتوفى سنة ١٠٩٩ هـ - نشرت بتحقيق عبد الله الحبشي في كتاب ثلاث رسائل في القات.
 - ٤- التذكرة لابن كثير الأشعري - فصل في القات (مخطوط)
 - ٥- البحث المسفر عن تحرير كل مسکر ومحتر - تأليف شيخ الإسلام

- ٦- محمد بن علي الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ .
- ٦- تنبية ذوي الإفهام بأن الأصل في الأشجار الإباحة وليس من قسم الحرام - تأليف العلامة عبدالله بن علي العمودي الصدقي - نشرت بكتاب القات في الأدب اليماني والفقه الإسلامي للأستاذ أحمد المعلمي .
- ٧- قمع الشهوة عن تناول التباك والقات والقهوة - تأليف علي بن أحمد السقاف المتوفى سنة ١٣٣٥ هـ (مخطوط) .
- ٨- النهي عن تعاطي الملهيات من الدخان والقات للعلامة علي بن علي السوادي الكوكباني المتوفى سنة ١٣٤٢ هـ (مخطوط) .
- ٩- دحض الشبهات حول القات للعلامة يحيى لطف الفسيل - نشرت بكتاب القات في الأدب اليماني للأستاذ أحمد المعلمي .
- ١٠- فتوى الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ مفتى السعودية الأسبق في تحريم أكل القات منشورات إدارات البحوث العلمية والإفتاء السعودية سنة ١٤٠٠ هـ .
- ١١- رسالة عن حكم صلاة المصلي وهو يختزن القات بفمه للقاضي العلامة عبد الرحمن بن يحيى الإرياني المتوفى سنة ١٩١٤ هـ - نشرت في كتاب القات في الأدب اليماني والفقه الإسلامي للأستاذ أحمد المعلمي .
- ١٢- رسالة عن حكم صلاة المصلي وهو يختزن القات بفمه للعلامة إسماعيل بن مهدي الغربي - نشرت في كتاب القات في الأدب اليماني والفقه الإسلامي / أحد المعلمي .

١٣- فتوى علماء اليمن بشأن القات - نشرت في صحيفة الرأي العام
اليمنية في العدددين ٥٥ و ٧٩ ونشرت أيضاً في كتاب القات في
الأدب اليمني والفقه الإسلامي للاستاذ/ أحمد المعلمي.
ثالثاً: الأبحاث والمقالات و المقابلات:-

١- نظرة الفقهاء إلى القات عبر التاريخ. د. عبد المؤمن شجاع الدين
مقالة نشرت في صحيفة الثورة اليمنية العدد ١٢٦٠١ بتاريخ ١٢/٥/١٩٩٩م.

٢- محاولات منع القات في التاريخ اليمني. د. عبد المؤمن شجاع الدين مقالة نشرت في صحيفة الثورة اليمنية العدد ١٢٩٣٠ بتاريخ ٤/٦/٢٠٠٠م.

٣- تاريخ استعمال القات في اليمن د. أرمين شوين ترجمة فريتس بحتج - بحث نشر في كتاب القات في حياة اليمن واليمنيين الذي أصدره مركز الدراسات والبحوث اليمني.

٤- القات تركيبة الطبيعي.. آثاره الصحية والعصبية د. عمر حسن العطاس - بحث نشر في كتاب القات في حياة اليمن واليمنيين الذي أصدره مركز البحوث اليمني.

٥- استخدام القات ومشكلة الإدمان دراسة في الإدمان في
الأنثروبولوجيا الطبية - جون كيندي - جيمس تيجي - لين فير
بانكس - ترجمة أحمد القصیر - بحث نشر في كتاب القات في حياة
اليمن إصدار مركز الدراسات والبحوث اليمني.

- ٦- القات وأثره على المجتمع اليمني - زيد محمد حجر - بحث نشر في كتاب القات في حياة اليمن الذي أصدره مركز الدراسات والبحوث اليمني.

٧- تأثير القلوانيات المستخرجة من نبات القات الغض على الحالات الحية - د. احمد محمد الكباريقي - غنيمة مال الله - بحث نشر في كتاب القات في حياة اليمن واليمنيين.

٨- القات وآثاره الصحية والسياسية كيف يتم العلاج على ثلاثة مراحل؟ - يوسف محمد المدفعي - بحث منشور في كتاب القات في حياة اليمن واليمنيين.

٩- القات المادة المنبهة - فصل من كتاب (مشكلة المخدرات في الإطار الاجتماعي والثقافي) منشورات منظمة الصحة العالمية - ترجمة - بلقيس الحضراني - نشر هذا الفصل في كتاب القات في حياة اليمن واليمنيين.

١٠- الإستراتيجية الوطنية لمواجهة أضرار القات - د. عبد الله الزلب مجلـة الثوابـت الصـادـرة في صـنـعـاء العـدـد ١٩ يـانـاـير - مـارـس ٢٠٠٠ مـ.

١١- مقابلة مع الأستاذ الدكتور عبد العزيز المقالح منشورة في كتاب القات في حياة اليمن .

١٢- مشكلة ظهور القات وفقهاء القرن العاشر الهجري للأستاذ عبدالله الحبشي بحث منشور في كتاب القات في حياة اليمن واليمنيين.

١٣- تاريخ ظهور القات في اليمن - د. عبد المؤمن شجاع الدين مقالة نشرت في صحيفة الشورة صنعاء العدد ١٢٩٥٥ بتاريخ ٤/٢٦ م٢٠٠٠.

رقم الائمه
بدار الكتاب

١٩٨ لسنة ٢٠٠٠م

هذا الكتاب

يبين هذا الكتاب موقف الفقهاء من القات منذ أن ظهر القات باليمن وحتى اليوم حيث رجع المؤلف عند إعداد الكتاب إلى أكثر من ثلاثة عشرة رسالة للفقهاء المتقدمين والمتاخرین بشأن القات منها ثلاثة رسائل مازالت (مخطوطة).

وفضلاً عن ذلك فقد بين الكتاب تركيب القات وأثاره على المتناول للقات وعلى المجتمع عامة، وكذا بين الكتاب تاريخ ظهور القات باليمن ومحاولات الحكومات اليمنية لمنعه عبر التاريخ والدول التي يزرع فيها، وموقف الدول والمنظمات الدولية والإقليمية من القات.

